



تقرير

تقييم مبادرات المجتمع المدني في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

الأورو-متوسطة للحقوق

كانون الأول (ديسمبر) 2016

Vestergade 16, 2nd floor DK-1456 Copenhagen K DENMARK - الدنمارك	Rue de Londres 17 1050 Brussels بلجيكا - BELGIUM
80 Rue Palestine Lafayette 2001 Tunis 6 TUNISIA - تونس	80 rue de Paris 93100 Montreuil فرنسا - FRANCE

الموقع على الإنترنت: <http://www.euromedrights.org>

الأورو-متوسطة للحقوق ممتنة لمؤسسة فورد واللجنة الكاثوليكية للتنمية ومكافحة الجوع (تيرا سوليدير) لدعمهما المالي للبحث ونشر هذا التقرير.

مانحو الأورو-متوسطة للحقوق الأساسيون: برنامج الشراكة العربية-الدنماركية؛ وكالة التعاون التنوي الدولي السويدية؛ مؤسسة المجتمع المفتوح؛ صندوق سيغريد راوسنغ، الكنائس السويدية.

العنوان:

تقرير: تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة الأورو-متوسطة
تقييم مبادرات المجتمع المدني في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

المؤلف الرئيسي: نجلا سمّاكية

المؤلف المؤسّساتي: الأورو-متوسطة للحقوق

المحررون: مارك شيد-بولسون؛ مارتا سيمبيليبي؛ توم كينيس.

الترجمة الفرنسية: ماري-هيلين كوريارد.

الترجمة العربية: عدلي الهواري؛ منى منذر؛ غادة حيدر.

الناشر: الأورو-متوسطة للحقوق

تاريخ النشر: كانون الثاني (يناير) 2017

عدد الصفحات: 38

اللغة الأصلية: الإنجليزية

التصميم: جون-ايف ليلون

مصطلحات الفهرسة:

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية؛ المجتمع المدني؛ اتفاقيات التجارة الحرة؛ سياسة الجوار الأوروبي؛ الشركات متعددة الجنسيات؛ المؤسسات المالية الدولية.

مصطلحات جغرافية:

الاتحاد الأوروبي؛ دول جنوب البحر الأبيض المتوسط



المحتويات

22	2. منظمات المجتمع المدني والمؤسسات المالية الدولية والاتفاقيات المالية الأوروبية	4	الموجز التنفيذي
22	2.1 اتفاقيات التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي ودول أخرى	5	المقدمة
23	2.2 الشركات المتعددة الجنسيات	7	المنهجية
23	2.3 بنك الاستثمار الأوروبي والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير	8	1: منظمات المجتمع المدني: التصنيف والنشاطات
24	2.3 مشروعات البنك الدولي	9	1.1 منظمات المجتمع المدني والعمل المحلي
	3. التحديات والاحتياجات المشتركة	9	1.1.1 من العمل التنموي إلى المطالبة بالحقوق
26	3.1 الإجراءات السياسية والأمنية	9	1.1.2 منظمات المجتمع المدني والتشبيك
26	3.2 التحديات في الحصول على المعلومات	11	مع الجمعيات المجتمعية والحركات الاجتماعية
27	3.3 التحديات التقنية وحاجات بناء القدرات	11	1.1.3 التشبيك: آليات المعاهدة الدولية
28		12	1.1.4 التشبيك على أساس الموضوعات
		12	بين منظمات المجتمع المدني: القضايا البيئية
29	الخاتمة	12	1.1.5 التشبيك على أساس الموضوعات: شفافية
31	الهوامش والمراجع	12	الموازنة، ومكافحة الفساد، والعدالة الضريبية
		13	1.1.6 التشبيك على أساس الموضوعات: حقوق العمال
		16	1.2 النشاط الإقليمي
		17	1.2.1 الائتلافات المتعلقة بقضايا المهاجرين:
		18	1.2.2 الحقوق البيئية:
		19	1.3 التفاعل الدولي:

المجتمعات في أوروبا ومنطقة جنوب المتوسط تتأثر إلى حد كبير بالسياسات الليبرالية والتدابير التقشفية ذاتها، وكذلك انطلاقاً من فكرة أنّ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لم تحظْ إلا مؤخراً باهتمام منظمات حقوق الإنسان الرئيسية.

ويعرض التقرير مجموعة من مبادرات المجتمع المدني التي تركز على الشركات المتعددة الجنسيات وعلى التجارة الحرة وعلى الحق في العمل وفي تكوين النقابات والحق في مستوى معيشي ملائم بما في ذلك الحق في الحصول على السكن والمياه وعلى بيئة نظيفة.

أما التقرير الثاني المُعنون "تحليل السياسات المالية والاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط"، كيفية تأثير السياسات المالية والاقتصادية للاتحاد الأوروبي المُتبعة تجاه جيرانه على اقتصادات دول جنوب المتوسط قبل وبعد الثورات العربية. كما أنّه يستوضح عن حالة المعرفة بالكتابات الأكاديمية التي تبحث كيفية تحديد التجارة الحرة والتعاون الاقتصادي للدخل والعمالة والأسعار وعائدات الحكومة. ويسلط الضوء بهذا الخصوص على ثغرات هامة فيما يتعلق بمعرفة العلاقة وفهمها ما بين حقوق الإنسان من جهة والسياسات والتدفقات المالية والاقتصادية من جهة أخرى.

وفيما يتعلّق بالتقرير الثالث «مناقشة تحديات المجتمع المدني وتعزيز الحقوق الاجتماعية والاقتصادية»، فإنّه يقدم عرضاً مُقتضباً للحلقة الدراسية الإقليمية التي عُقدت في تونس في الثالث والرابع من شهر أيلول (سبتمبر) 2016 والتي تمحورت حول مسألة التجارة الحرة وحول دور المؤسسات المالية الدولية والشركات المتعددة الجنسيّة. ويجمع التقرير توصيات الجهات الفاعلة من المجتمع المدني والأكاديميين حول طرائق تعزيز التعاون الأورو-متوسطي من أجل النهوض بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية.

تؤدّي العلاقات الاقتصادية ما بين الاتحاد الأوروبي والدول الجنوبية المجاورة له، سواء أكانت ذات صلة بالتجارة أو بالقروض أو ببرامج الدعم أو بتحويلات المهاجرين أو بغيرها، دوراً حاسماً بالنسبة للحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين في هذه المنطقة. وتطرح هذه العلاقات مع السياسات الاقتصادية المُصاحبة لها، تحديات لناحية تعميق أوجه اللامساواة الاقتصادية وحرمان المواطنين من إمكانية التأثير على المجالات الرئيسية في مجتمعاتهم.

وتأمل الأورو-متوسطية للحقوق عبر إطلاقها لثلاثة تقارير حول تأثير العلاقات المالية والاقتصادية الأورو-متوسطية على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، بتحفيز النقاش والعمل بشأن هذه المسألة التي تتسم بأهمية كبرى بالنسبة للحياة اليومية للمواطنين في هذه المنطقة.

ويستكشف التقرير الأوّل الذي يحمل عنوان «تقييم مبادرات المجتمع المدني في مجال الحقوق الاجتماعية والاقتصادية»، فهو يستعرض عملية التشبيك القائمة ومبادرات المجتمع المدني التي تعالج المسائل ذات الصلة بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية في العلاقات الأورو-متوسطية. وأجرى هذا التقييم انطلاقاً من وجهة النظر الفائلة بأنّ

«حوار منظم إقليمي لمنظمات المجتمع المدني»^[2]، إلا أن الأمر متروك اليوم إلى حد كبير لمنظمات المجتمع المدني لتشكيل هذه العلاقات الإقليمية.

تسببت انتفاضات الربيع العربي في أفعال مجتمعية محلية مختلفة في الدول المشمولة في الدراسة، وقامت بالتعبير عن نفسها من خلال جهود إقناع، أو بالضغط من خلال نشاطات في الشارع. ورغم انحسار النشاطات كثيرا، وخاصة في مصر نتيجة الحملة على نشاطات المجتمع المدني وسن قوانين صارمة جديدة، فقد تم إنشاء قاعدة انطلقت منها جماعات صغيرة تمكنت من النمو والمطالبة بالحقوق المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية أو القوانين الوطنية.

ويبين التقرير أن هناك مجالا لاتخاذ إجراءات أقوى على وجه العموم، وللتعاون الإقليمي، والتشبيك. وهو يقدم استعراضا لمبادرات التشبيك الاستراتيجية القائمة بشأن الموضوعات التي تهتم بها منظمات المجتمع المدني على جانبي البحر الأبيض المتوسط من ناحية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بالنظر إلى حقيقة أن المجتمعات الأوروبية وفي جنوب المتوسط متأثرة إلى حد كبير من ذات السياسات النيو-ليبرالية والإجراءات التقشفية.

خلاصة القول، يدرس التقرير التفاعلات بين الجهات الفاعلة في المجتمع المدني على المستوى المحلي والإقليمي والدولي (الفصل 1)؛ والمبادرات القائمة من منظمات المجتمع المدني التي تستهدف المؤسسات المالية الدولية (الفصل 2) والشركات متعددة الجنسيات واتفاقيات التجارة الحرة. وأخيرا، يصف التقرير العقبات والتحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في المنطقة الأورو-متوسطية (الفصل 3).

وعلى الرغم من أنه يأتي ذكرها، فإن هذا البحث لا يسعى لتغطية عمل النقابات المهنية

جذبت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية اهتمام منظمات حقوق الإنسان في الآونة الأخيرة نسبيا. تاريخيا، أنشأت منظمات حقوق الإنسان في دول الجنوب ضمن سياق النضال من أجل الحقوق السياسية والمدنية وليس من أجل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بينما بدأت المنظمات التنموية في دول الشمال والجنوب في الآونة الأخيرة بدمج منظور الحقوق في عملها في عدد من الدول، كما يُظهر التقرير. كما عملت النقابات وجمعيات حقوق الإنسان أيضا في المنطقة على مسارات مؤسسية مستقلة لأسباب سياسية وتاريخية.

ورغم أن عددا من مبادرات المجتمع المدني والدراسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ظهرت في سياق الديناميات، والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية، الأورو-متوسطية^[1]، إلا أنه يمكن القول إن علاقات التضامن والتعاون بين منظمات المجتمع المدني في أوروبا وجنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط يمكن تعزيزها أكثر. كان يمكن «للمجتمع المدني الأورو-متوسطي» أن يجد في البداية إطارا جيوسياسيا وحكوميا في الشراكة الأورو-متوسطية، والتي تضمنت مبادرات محددة بشأن التعاون بين منظمات المجتمع المدني. ولكن مع مرور الوقت، أصاب الوهن عملية برشلونة، وبعد ذلك الاتحاد من أجل المتوسط. ورغم الجهود التي بذلتها مؤخرا المفوضية الأوروبية لتأسيس

في المنطقة. يرجع هذا إلى ضرورة تضييق مجال البحث في موضوع بحثي كبير كهذا. يغطي التقرير إلى حد ما جوانب التضافر والتعاون المحتملة بين منظمات المجتمع المدني والنقابات على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

ولا يتناول التقرير مبادرات منظمات المجتمع المدني بشأن اقتصادات الحرب وحالات الاحتلال كما هو الأمر في الأراضي الفلسطينية المحتلة والوضع في الصحراء الغربية. تقدّم هذه المبادرات مثالا جيدا على المقاربات الممكنة التي يمكن استخدامها لدفع الشركات الخاصة والعلاقات الاقتصادية أو التجارية نحو احترام القانون الإنساني الدولي وقرارات الأمم المتحدة، وأحكام الاتحاد الأوروبي ككل أو كل دولة من دوله على حدة.

ولكن التطرق إلى هذه القضايا سوف يوسّع كثيرا نطاق البحث إلى حد إثقال كاهل التقرير. لقد اخترنا بدلا من ذلك التركيز على الدول التي كان مستوى نشاطات المجتمع المدني في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية فيها جديدا نسبيا أو محدودا، وبحاجة إلى الاهتمام.

وأخيرا، وللأسباب التي ذكرت سابقا، لا يتضمن التقرير مراجعة للمؤسسات الخاصة والسياسية النشطة في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة.

تشمل المنهجية بحثاً مكتيباً مستفيضاً، وسلسلة من المقابلات شبه المنظمة أجريت بين تموز (يوليو) 2015 وتموز (يوليو) 2016 مع عينة من 60 منظمة مجتمع مدني، وشبكة، وشركاء متبرعين، ونقابات مهنية، ومراكز بحث وافقوا على المشاركة في هذه الدراسة. واستند اختيار منظمات المجتمع المدني إلى مجموعة أساسية من المنظمات العريقة، ومجموعة أخرى من المنظمات الوليدة تم اقتراحها من قبل الأولى، وفق أهمية تأثير نشاطاتها على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك الكيفية التي تأثرت بها هذا الحقوق نتيجة اتفاقيات اقتصادية وتجارية دولية وأوروبية.

لذلك، أخذت الدراسة في الحسبان منظمات صغيرة وناشئة تمارس الأعمال المدنية، أو منظمات مجتمعية، إضافة إلى منظمات مجتمع مدني أكبر وأقدم. ونتيجة لذلك، ترسم الدراسة خريطة غير شاملة لمبادرات المجتمع المدني القائمة في عام 2016 في المنطقة الأورو-متوسطية. وقد ترغب الأورو-متوسطية للحقوق في تحديث الخريطة لتشمل مبادرات أخرى عند تزايد أهميتها، وعندما يكون ذلك مناسباً في المستقبل.

الهجرة هي الموضوع الذي يحظى بأهمية قصوى بالنسبة لاقتصادات دول جنوب وشمال البحر الأبيض المتوسط. وهو مهم من ناحية صلته بنشاطات منظمات المجتمع المدني المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وسعى التقرير إلى أخذ المنظور الجنساني (الجندي) في الحسبان في جميع فصوله، من حيث صلته بالتنمية بالنشاطات الاقتصادية والاجتماعية.

يتناول هذا التقرير المبادرات وأنواع منظمات المجتمع المدني التي تعمل على القضايا الاقتصادية والاجتماعية باستخدام نهج قائم على الحقوق المستمدة من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المنطقة الأورو-متوسطية^[3]. تركّز مجموعة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي يغطيها التقرير على الحق في عمل لائق، والحق في تشكيل النقابات، والحق في مستوى معيشي لائق، بما في ذلك الحصول على سكن، ومياه، وبيئة نظيفة. دول جنوب المتوسط المشمولة في هذا التقرير هي: المغرب، والجزائر، وتونس، ومصر، والأردن ولبنان^[4].

أما التركيز في الاتحاد الأوروبي فهو على الدول التي تم فيها تحديد أهم مبادرات المجتمع المدني ذات الصلة بالعلاقات بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

منظمات المجتمع المدني: التصنيف والنشاطات

يمكن تصنيف منظمات المجتمع المدني التي تعنى بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية إلى عدة مجموعات، تتداخل جميعها فيما يخص طبيعة أعمالها على المستوى المحلي، أو الدولي، وشبكة علاقاتها أو تفاعلها مع المنظمات الإقليمية أو الأوروبية، وتركيزها على السياسة الحكومية وعلاقاتها الخارجية المالية أو التجارية. لمزيد من الوضوح، تم تقسيم منظمات المجتمع المدني في عينة الدراسة إلى فئتين رئيسيتين: الفئة الأولى تقوم بنشاطات محلية، والثانية لها صلات بالمنطقة وشمال المتوسط.

ينصب التركيز في كلا الفئتين على كيفية تأثير السياسات الحكومية على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، حيث تعنى بعض المجموعات بتأثير سياسات الاتحاد الأوروبي واتفاقيات الشراكة والعلاقات التجارية مع البنوك الأوروبية أو البنك الدولي. بالإضافة إلى ذلك، أصبح لدى عدد من منظمات حقوق الإنسان التي تعمل بشكل رئيسي في مجال الحقوق السياسية والمدنية الآن اهتماما ببعض الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بما في ذلك الحق في المياه، وعمل لائق، وسكن ملائم، وبيئة نظيفة.

ويأتي من بين القضايا الأبرز في الدول المشمولة في الدراسة حقوق العمال وإمكانية الحصول على عمل، خاصة للشباب؛ والحق في السكن والبيئة الملائم؛ وكذلك الفقر

والتفاوت الكبير في مستويات المعيشة بين المناطق؛ والأثر البيئي للتنقيب عن النفط والغاز واستخراجهما؛ ومستوى الفساد؛ ومسألة الهجرة والعمال المهاجرين بشكل خاص.

بالإضافة إلى ذلك، قال معظم المسؤولين في منظمات المجتمع المدني الذين تمت مقابلتهم إن المنظمات تهتم بحقوق النساء والرجال على حد سواء في قضايا العمالة المهاجرة، والعمال الصناعيين، وعمال المزارع، ومجموعات الصيد، وحقوق العاملات والعاملين في المنازل. وحقق عدد من هذه المنظمات أيضا المساواة بين الجنسين في مجالس إدارتها، أو هي في طريقها إلى ذلك.

كما عملت منظمات المجتمع المدني النسوية على الإصلاح القانوني وتغيير الأعراف الثقافية، التي يعتمد بعضها على الشريعة الإسلامية، والتي تعتبر بصورة عامة مواضيع لا يمكن المساس بها، مثل قانون الميراث. هناك مبادرات تضغط من أجل الإصلاح في هذا الصدد من قبل جماعات نسوية في المغرب وتونس والجزائر. وتبلغ حصة الأنثى من الميراث وفق الشريعة الإسلامية نصف حصة الذكر. ومن بين المجموعات النسوية المهتمة بهذه المسألة ائتلاف المساواة المغربي، الذي أطلق أعضاؤه نقاشا في الإعلام وفي أوساط الأكاديميين ورجال الدين، وهو نقاش في موضوع كان يعتبر من المحرمات^[5].

تشمل الوسائل التي تستخدمها منظمات المجتمع المدني التوعية إجراء الدراسات والتحقيقات والتوعية ونشر المعلومات، مروراً بورشات التدريب وتنظيم الحملات؛ وجهود إقناع أصحاب المصلحة؛ ورفع قضايا استراتيجية في المحاكم؛ وفي بعض الدول، الضغط من خلال نشاطات في الشارع، وعادة ما يأتي ذلك كملاذ أخير. كما أن هناك زيادة في الإقبال على استخدام وسائل الإعلام الاجتماعي من قبل الجماعات الناشئة العاملة في المجتمعات المحلية، والنقابات المهنية الجديدة، وائتلافات خاصة تهتم بقضية ما.

1.1.1 من العمل التنموي إلى المطالبة بالحقوق

بدأت بعض منظمات المجتمع المدني ضمن الفئة الأولى [ذات النشاطات المحلية] عملها كمنظمات تنموية أو خيرية، وتطورت لتصبح جماعات تعنى بالحقوق بعد الربيع العربي. وينسق الكثير منها مع جماعات قديمة في متابعة مجموعة متنوعة من الحقوق الاقتصادية.

يتضح هذا بشكل خاص في حالة مصر، ففي محافظة المنيا الجنوبية، دعمت مؤسسة الحياة الأفضل للتنمية الشاملة، وهي منظمة غير حكومية تأسست في عام 1995 للعمل في مجال التنمية المحلية، تشكيل اتحادات وجمعيات مستقلة للعاملات وال عاملين في المزارع، والصيد، وال عاملين في المحاجر^[6]. وهناك مؤسسة شبيهة في أسوان اسمها مؤسسة الجنوب للدراسات الاقتصادية والاجتماعية، وهي تعنى بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وتحليل الموازنة والمشاركة في السياسة العامة وفي الوقت نفسه تواصل تقديم خدمات صحية وتعليمية^[7].

وفي تونس، توجد جمعية اسمها جمعية الأمل للبيئة، وهي منظمة غير حكومية مقرها في مدينة صفاقس^[8] تقوم بتنظيم ورشات تعليمية، وتشارك في حملة مع منظمات مجتمع مدني أخرى ضد التخلص من نفايات المصانع والمستشفيات بالقرب من المناطق السكنية، وخاصة النفايات القادمة من منطقة شركة الفوسفات.

كما توجد في الجزائر منظمة محلية تعنى بالبيئة والتنمية اسمها جمعية الشمس،

والتي كانت في مقدّمة احتجاجات شعبية كبيرة في مدينة عين صالح الجنوبية احتجاجا على التنقيب عن الغاز الصخري بواسطة شركة النفط هالبرتون. وحظي الاحتجاج بدعم من منظمات حقوق إنسان عريقة، من بينها الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، و«راج» (تجمع عمل شبيبة)، والتجمع الوطني لحريات المواطنين، واللجنة الوطنية للدفاع عن حقوق العاطلين عن العمل، وتنسيقية الحريات والتحول الديمقراطي. وتعتزم جمعية الشمس تعزيز التعاون مع الحركات المجتمعية الأخرى في وهران وتيزي وزو، وتواصل تبادل المعلومات الميدانية معها^[9].

1.1.2 منظمات المجتمع المدني والتشبيك مع الجمعيات المجتمعية والحركات الاجتماعية

ظهر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عدد من الحركات التي تعنى بالمستأجرين والأحياء السكنية للقيام بحملات ضد التهديدات بالطرد، أو زيادة الإيجارات المصاحبة لخطط إعادة تطوير مناطق زراعية وحضرية.

وتعد القضايا المتعلقة بالإيجارات الملائمة للمساكن والأراضي قضايا مشتركة في الدول الست المشمولة في الدراسة، والسبب غالبا ما يكون ندرة المساكن بأسعار معقولة، والقوانين المعقّدة التي تنظم حيازة الأراضي، وضعف تطبيق القوانين، والفساد^[10].

في الجزائر، حظيت إحدى الحالات في عام 2015 المتعلقة بسكان أحد المباني في مدينة وهران الذين قاوموا طردا وشيكا بدعم الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان^[11]. ولا تزال القضية معروضة في المحاكم وقت كتابة هذا التقرير.

في المغرب، لا بد من الإشارة إلى مبادرة مبتكرة أطلقت في عام 2007 من قبل الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب بشأن مسألة الأراضي الجماعية - وهي من أقدم نظم ملكية الأراضي في المغرب، تُطبّق على حوالي 15 مليون هكتار.

لقد ترسّخ هذا الوضع القانوني الخاص، الذي يجمع بين العادات والأعراف القبلية والشريعة الإسلامية والقانون الوضعي الحديث، على حساب النساء اللواتي يعشن في هذه الأراضي، واللواتي يُعرفن باسم السلايات. لطالما كان يتم منع هؤلاء النساء من التمتع الكامل والانتفاع من أراضيهم، وفي الآونة الأخيرة، من التعويضات في حالات التنازل لمنفعة عامة أو خاصة.

ينص هذا الإقصاء المكرس في قانون عام 1919 على أن وحدهم ممثلي القبائل من الرجال (النواب) يتمتعون بالحقوق في الأراضي الجماعية التي تشرف عليها وزارة الداخلية. وإحراز التقدّم في قضية السلايات، عمدت الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب إلى تغيير نهجها المعتاد في حملات المناصرة إذ قامت بتكييفها بما يتناسب مع النساء اللواتي يعشن في المناطق الريفية الأميات بمعظمهن. وقضت استراتيجيتها بتدريب هؤلاء النساء للدفاع بأنفسهن عن قضيتهن. فقد شاركت النساء المعنيات في ورش عمل لبناء قدراتهن في مجال مهارات القيادة والاتصال من أجل صياغة مطالبهن بشكل واضح ومشارك.

وفي موازاة ذلك، قامت الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب بتعبئة المجتمع المدني والرأي العام وواضعي السياسات. وقد دفعت هذه الجهود مجتمعة على المدى الطويل بوزارة الداخلية إلى إصدار ثلاثة تعاميم بين عامي 2009 و2012 تعترف بالمرأة كصاحبة حقوق وتحثّ السلطات المحلية على ضمان إدراج أسماء النساء في قوائم المستفيدين من حق الانتفاع وأي تعويضات أخرى. تواصل السلايات نضالهن من أجل اعتماد قانون يضمن

حقوقهن في الأراضي الجماعية ويحميها. وعلى الرغم من أن الطريق إلى المساواة الكاملة والفعالة لا يزال طويلاً، غير أن هذه الانتصارات الأولية تدلّ على أن هذا النوع من المبادرات قد يستفيد من توسيع نطاقه لشمّل بلدان أخرى في المنطقة، مثل تونس أو الجزائر أو فلسطين حيث تتعرض المرأة الريفية للنوع نفسه من التمييز^[12].

أدت إعادة الهيكلة الحضرية في مختلف أنحاء المنطقة، وخاصة مصر ولبنان والمغرب وتونس، إلى تهديد حقوق السكّان عن طريق الإخلاء القسري، أو عن طريق إخلاء صغار التجار وأسواق بكاملها لصالح مشاريع إعادة تطوير^[13].

وفي تطور جديد نسبياً، أطلقت منظمات مجتمع مدني في مصر، من بينها 10 طوبة، والمركز المصري للإصلاح القانوني والمدني، وغيرهما، مبادرة لدعم جمعيات مجتمعية محلية من خلال توفير المساعدة القانونية وطرق مبتكرة لوضع حد لعمليات الإخلاء القسري من قبل المطوّرين للمناطق المأهولة بشكل غير رسمي^[14].

أحد الأمثلة على النجاح في هذا المجال تم بحلول عام 2015، وتحقق بعد جهود من المجتمع المدني، وتمثل في اتفاق أولي بين مطوّري العقارات، وحوالي خمسة آلاف عائلة، والحكومة في منطقة ماسبيرو تسمح لجميع الأطراف بالحصول على حصة من الأرض^[15]. ولكن النتيجة النهائية للاتفاق لا تزال غير واضحة، حيث بدأ هدم بعض المنازل في أوائل عام 2016^[16].

وفي لبنان، قامت جماعة اسمها حركة المستأجرين بحملات ضد زيادة الإيجارات في المباني القديمة، وخاصة في مناطق في بيروت تقرر إعادة تطويرها، وتحويلها إلى مرافق ترفيهية أو تجارية. شاركت الحركة مع لجان مجتمعية في أجزاء مختلفة من البلاد في الضغط من أجل اعتماد إصلاحات قانونية لحماية الأماكن والشواطئ العامة^[17].

وبالإضافة إلى ذلك، صدر قانون في عام 2014 يسمح بالتحريك التدريجي للإيجارات، وقد خضع لنقاش جديد في البرلمان بعد شكاوى من المستأجرين^[18].

ونالت هذه القضايا اهتماما سياسيا في لبنان، وظهرت في الانتخابات المحلية التي جرت في الآونة الأخيرة عندما خاضت مجموعة من النشطاء حملة الانتخابات تحت شعار «بيروت مدينتي»^[19]. دعا برنامج هذه المجموعة إلى توفير مساكن بأسعار معقولة، ووسائل مواصلات عامة أفضل، والمزيد من المساحات الخضراء، وإلى حل مشكلة النفايات الصلبة. ولكن لم يفز أي من مرشحي المجموعة بمقعد في مجلس بلدية مدينة بيروت^[20].

1.1.3 التشبيك: آليات المعاهدة الدولية

غالبا ما يتم التشبيك الرسمي بشأن القضايا الوطنية على أساس مؤقت، مثل إعداد المجتمع المدني لتقرير لتقديمه إلى المراجعة الدورية الشاملة التي يجريها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، أو إلى اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أو آليات الهيئات المنشأة بموجب معاهدات الأمم المتحدة الأخرى.

فيما يتعلق بمصر، رفع منتدى منظمات حقوق الإنسان المستقلة، الذي يضم 19 منظمة، تقريرا مشتركا إلى المراجعة الدورية الشاملة الخاصة بمصر في عام 2014^[21]. وتواصل المنظمات التنسيق بشأن مراقبة التزام الحكومة بتوصيات المراجعة الدورية الشاملة. ويضم المنتدى منظمات مجتمع مدني تركز على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مثل المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، والمركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والمنظمات النسائية؛ مثل مؤسسة المرأة الجديدة، ونظرة للدراسات النسوية^[22].

وفي الأردن، هناك ائتلافات مجتمع مدني مماثلة، تضم منظمات تعمل في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ومؤسسة بحثية، ونقابات مهنية، ومنظمات تعنى بحقوق المرأة وحقوق المهاجرين. وقد تم رفع تقرير مشترك إلى المراجعة الدورية الشاملة في عام 2013^[23].

شكّلت بعض المنظمات ائتلافا فضفاضا لمراقبة رد الحكومة على توصيات المراجعة الدورية الشاملة، من بينها مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية، ومركز تمكين للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان، واتحاد المرأة الأردني، واتحاد النقابات المهنية المستقلة. وقد شاركت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية في هذه المبادرات المشتركة وقدمت الدعم إلى العديد من هذه المنظمات في كل من الأردن ولبنان.

كما رفعت المنظمات غير الحكومية الجزائرية، ومن بينها الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، تقريرا مشتركا في عام 2010 إلى اجتماع اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التابعة للأمم المتحدة^[24]، وهو الأمر ذاته الذي فعله تحالف من منظمات تعنى بحقوق المرأة المغربية. وقام تحالف لإصلاح التعليم، تنسق نشاطاته الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب، وبمشاركة 32 منظمة مجتمع مدني وطنية ومحلية، برفع تقرير عن الوضع المتدهور في المغرب للجنة نفسها في عام 2015^[25].

وفي تونس، قامت أكثر من 15 منظمة، من بينها المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والاتحاد العام التونسي للشغل، والجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات، وجمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية، والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، والمرصد التونسي للاقتصاد، وبالتنسيق مع الأورو-متوسطة للحقوق، بإعداد تقرير بديل لتقرير الحكومة التونسية الدوري للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الذي رفع آخر مرة في عام 1999.

الاقتصادية والاجتماعية، والمرصد التونسي للاقتصاد^[28]، وجمعيات محلية لحماية البيئة في تطاوين والفوار والذهبية، وغيرها، أول اجتماع لما سمي المنتدى المتوسطي ضد التنقيب والغاز الصخري، الذي عقد في بنزرت (تونس) في شهر أيار (مايو) 2015^[29].

وفي لبنان، نشأ عدد مهم من الحركات العفوية بسبب تقاعس الحكومة عن معالجة القضايا التي تؤثر على الصحة العامة والبيئة، وخاصة المشاكل المحيطة بجمع النفايات الصلبة والتخلص منها^[30]. وخرجت مظاهرات كبيرة في عام 2015 ركزت على عدم جمع القمامة، نظمتها جماعة سميت «طلعت ريحتكم»^[31] وضمت نشطاء من المجتمع المدني ومبادرات أخرى مثل «بدنا نحاسب»^[32]. قامت حركة «بدنا نحاسب» بحملة أوسع نطاقاً ضد الفساد السياسي وسوء الخدمات العامة، باستخدام شبكات التواصل الاجتماعي والاحتجاجات في الشوارع، كان أحدثها الاحتجاج على عدم تحويل أموال للبلديات لمعالجة مشكلة النفايات^[33]، والخصخصة الجارية للشواطئ العامة^[34]. وتبنت هذه القضايا أيضاً حركة «بيروت مدينتي» السياسية. (ذكرت أعلاه).

1.1.5 التشبيك على أساس الموضوعات: شفافية الموازنة، ومكافحة الفساد، والعدالة الضريبية:

صنفت شراكة الموازنة الدولية، والتي تنشر تصنيفات سنوية، الأردن والمغرب وتونس بين البلدان ذات الشفافية والمشاركة العامة المحدودة والضعيفة، وصنفت مصر والجزائر ولبنان ضمن تصنيف أسوأ^[35]. ضغطت منظمات المجتمع المدني في المنطقة من أجل مزيد من الشفافية والتفاعل بشكل أفضل مع المجتمع المدني في إعداد الموازنات،

ومن أجل تيسير كتابة التقرير البديل، تم تشكيل أربع مجموعات تعنى كل مجموعة منها بوحدة من فئات العهد الدولي، وهي القضايا الاقتصادية العامة، وحقوق العمال، وحقوق النساء، والتعليم. وعندما نشر التقرير، بعثت مجموعة من منظمات المجتمع المدني سلسلة من الأسئلة إلى اللجنة. وبعد مراجعة كل من تقرير الدولة وأسئلة المجتمع المدني، أصدرت اللجنة قائمة قضايا، وطلبت من الدولة توضيح بعض الادعاءات، وهو ما فعلته الحكومة في تموز (يوليو) 2016.

1.1.4 التشبيك على أساس الموضوعات بين منظمات المجتمع المدني: القضايا البيئية

كانت البيئة وتغير المناخ من بين أهم القضايا التي انشغلت بها منظمات المجتمع المدني، وارتبط معظمها بأثر مشاريع الشركات متعددة الجنسيات، التي يمول بعضها البنك الدولي أو المؤسسات المالية التابعة للاتحاد الأوروبي (انظر/ي أيضاً الفصل 2).

وقامت منظمات المجتمع المدني في مصر بحملة ضد استخدام الفحم على وجه الخصوص. وقدّمت تسع منظمات مجتمع مدني شكاوى إلى جهاز شؤون البيئة المصرية الرسمي تعترض على استخدام الفحم من قبل شركة لافارج والسويس للأسمت^[26]. وردت لافارج لتبرير موقفها، الأمر الذي يشير إلى أهمية حركة المجتمع المدني. ودعا تحالف جديد من الخبراء، اسمه مصريون ضد الفحم، وشارك فيه حوالي 15 ناشطاً، إلى وضع حد لاستخدام الفحم كمصدر للطاقة، واستخدموا شبكات التواصل الاجتماعي، والجماعات المجتمعية لتوعية الجمهور بأخطار الفحم، واقتراح حلول بديلة^[27]. وفي تونس، عقد عدد من المنظمات في تونس ومنها المنتدى التونسي للحقوق

وأعدت تحليلات للموازنات. كما شارك بعضها في مشاورات مع الحكومات، ومارست جهود ضغط في البرلمان.

بالإضافة إلى ذلك، عملت مؤسسة المرأة الجديدة على الموازنات المستجيبة للنوع وأصدرت عددا من الأوراق ونظمت اللقاءات مع جهات حكومية ومنظمات مجتمع مدني وأدرجت هذه القضية على النقاشات و الأنشطة التي تنظمها المؤسسة مع المجموعات والمبادرات المحلية.

نشرت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية سلسلة من الدراسات حول السياسات الضريبية وأثرها على البيئة الاجتماعية والاقتصادية في البلدان العربية. معظم الجهود الأخرى التي بذلت لتحليل الموازنة ومراقبتها جاءت عبر الفروع المحلية لمنظمة الشفافية الدولية، كما في لبنان والمغرب، أو منظمات متخصصة مثل «أنا يقظ» في تونس، ومركز الفينيق في الأردن، الذي يعد تحليلات للموازنات، ويصدر تقريرا حول الإنفاق الحكومي. كما راقبت الشبكة المغربية لحماية المال العام استخدام الأموال العامة على المستوى المحلي والخدمة العامة، وتستخدم شبكات التواصل الاجتماعي من أجل التواصل.

1.1.6 التشبيك على أساس الموضوعات: حقوق العمّال

بذلت منظمات المجتمع المدني جهودا في الآونة الأخيرة لإقامة صلات مع النقابات العمالية المستقلة، التي تأسس معظمها في السنوات التي سبقت الربيع العربي أو بعده مباشرة. بعض هذه النقابات لا تزال غير معترف بها، وتستفيد من دعم منظمات المجتمع المدني، والعكس أيضا صحيح، في تنظيم المطالبة بالحقوق وشجب الانتهاكات. تأسست في السنوات الماضية منظمات أخرى تعنى بالحقوق، وخاصة منظمات تدافع عن حقوق العمّال المهاجرين، وأخرى تطالب بالحق في العمل للعاطلين عنه. وفقا لتقرير حول اتجاهات العمالة العالمية للشباب نشرته منظمة العمل الدولية عام

وأقامت عدد من منظمات المجتمع المدني التونسية التي نشأت بعد الربيع العربي تحالفات قصيرة الأجل لمراقبة عمل السلطات والضغط على الحكومة أو البرلمان بخصوص ضمان الشفافية والتشاور مع المجتمع المدني في إطار حوار شامل ومؤسسي. من بين هذه المنظمات المرصد التونسي للاقتصاد، الذي يوفر للجمهور معلومات تقنية ومالية سهلة القراءة، ومنظمة «توانسة» التي تعمل على الحصول على المعلومات والشفافية، مع التأكيد على المواطنة^[36]، ومنظمة البوصلة التي تراقب البرلمان والبلديات (مشروع مرصد البلدية)^[37]. كما تقوم منظمة أخرى اسمها دستورنا بمراقبة مدى التزام أعضاء البرلمان بوعودهم أثناء الحملة الانتخابية بخصوص الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وتعد برامج بشأن المساءلة.

وفي مصر، كان حوار الحكومة مع منظمات المجتمع المدني حول إعداد الموازنة ضعيفا، ولكنها وفرت بيانات أكثر من ذي قبل. خصصت وزارة المالية مدونة تحوي معلومات عن «موازنة المواطن»، والتوقعات الاقتصادية والمالية شهريا^[38]. وأجرت منظمات أخرى مثل المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمبادرة المصرية للحقوق الشخصية مشاورات مع وزارة المالية دامت أكثر من سنة وقامت بحملات منتظمة لزيادة الوعي بشأن المشاركة في وضع الموازنة. وأصدرت المبادرة سلسلة من تحليلات الموازنة ونشرتها في شبكات التواصل الاجتماعي ضمن حملة سميت «أين تذهب أموالك؟» بالاعتماد على بيانات حكومية. وعملت بعض منظمات المجتمع المدني الناشئة على تحليل الموازنة على مستوى البلديات المحلية، مثل مؤسسة الجنوب للدراسات الاقتصادية والاجتماعية، ولها مكاتب تعمل في مدن مصر الجنوبية مثل سوهاج وأسوان.

2015، «لا تزال منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تشهدان أعلى نسبة بطالة بين الشباب، تتراوح بين 28.2% و30.5% في عام 2014 لكل منهما، وأن النسبة تواصل التدهور منذ عام 2012، وخاصة بين الشباب»^[39].

ذكر جميع المسؤولين في منظمات المجتمع المدني الذين تمت مقابلتهم أنهم تبنوا المنظور الجنساني (الجنسدي) في عملهم النقابي، وأن النساء يشكلن جزءاً كبيراً من قوة العمل غير الرسمية، وكثيراً ما يتعرضن للتمييز. اهتمت بعض منظمات المجتمع المدني بالتمييز ضد العاملات في قطاع الزراعة، وذلك بإصدار تقارير أو عقد دورات تدريبية حول هذه القضية. على سبيل المثال، مؤسسة المرأة الجديدة في مصر، والجمعية الديمقراطية لنساء المغرب، ومركز الفينيق في الأردن، ومؤسسة الحياة الأفضل للتنمية الشاملة في مصر.

وفي المغرب، تأسست «تقاطع» في عام 2013 بواسطة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان كمبادرة لدعم الحق في الحصول على عمل لائق من خلال الضغط على الحكومة والشركات الخاصة والقضاء. وتهدف المبادرة إلى سد الفجوة بين النقابات العمالية ومنظمات حقوق الإنسان وجمعيات الأشخاص العاطلين عن العمل، والعمال، وخاصة العاملين في قطاعي الزراعة والأنسجة، اللذين يعمل فيهما نساء بصورة غير رسمية^[40].

وفي الجزائر، عمل النقابة الوطنية المستقلة لمستخدمي الإدارة العمومية على حماية حقوق العمال، وخاصة غير الأعضاء في نقابات القطاعين العام والخاص. واهتمت النقابة بمشاكل العمال، ودعم مطالب الشباب العاطلين عن العمل في جنوب البلاد الغني بالنفط، والذي لم تؤد الثروة التي يجنيها إلى تحسين أوضاع السكان بالمنطقة. تتعاون النقابة مع بعض منظمات حقوق الإنسان في الجزائر وفي المنطقة، وأصبحت عضواً في الأورو-متوسطية للحقوق في عام 2015.

وفي عام 2013، شكلت النقابة كونفدرالية ضمت نقابات عمالية مستقلة من القطاع الخاص، هي الكونفدرالية العامة المستقلة للعمال الجزائريين. وتقوم الكونفدرالية بتوثيق العديد من حالات المضايقة لأعضاء النقابات المستقلة في الجزائر، وترفع بانتظام تقارير عن هذه الحالات إلى منظمة العمل الدولية. كما تشارك الكونفدرالية مع غيرها من المنظمات الجزائرية في المنتدى الاجتماعي المغربي.

وفي تونس، تفاعل الاتحاد العام التونسي للشغل من خلال الشراكات وحملات المناصرة مع منظمات حقوق الإنسان قبل الثورة. وبعد الثورة وبدء عملية الانتقال نحو الديمقراطية، واصل الاتحاد المشاركة مع عدد من منظمات حقوق الإنسان في إطار حوار وطني حول سياساتها العامة وتعزيز العملية الديمقراطية. وخلافاً لمعظم النقابات العمالية في المنطقة، تمكّن الاتحاد العام التونسي للشغل من لعب دور مهم بصفته عنصراً فاعلاً في الحوار الوطني، ويرجع الفضل في ذلك إلى السياق السياسي الملائم أثناء التحول السياسي الذي شهدته تونس منذ عام 2011.

وفي عام 2013، عمد الاتحاد إلى تنظيم حوار وطني ضمّ كلا من الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، والهيئة الوطنية للمحاميين بتونس والجهات الفاعلة الأخرى الرئيسية في المجتمع المدني التونسي، وذلك بهدف تذليل سائر العقبات السياسية التي كانت تهدد عملية الانتقال نحو الديمقراطية. وقد توجّح نجاح هذا الحوار، الذي أسفر عن اعتماد الدستور في عام 2014 وتنظيم الانتخابات التشريعية، بالحصول على جائزة نوبل للسلام في 9 تشرين الأول (أكتوبر) 2015^[41].

في دول أخرى، مثل مصر والأردن، لجأ المزارعون والصيّادون والعاملون في المحاجر غير المتتمين إلى نقابات، رجالاً ونساءً على حد سواء، إلى تشكيل جمعيات تشبه النقابات،

وقاموا بحملات من أجل حقوق تستند إلى المعايير الدولية.

تتلقى هذه الجمعيات دعماً من منظمات المجتمع المدني، من بينها مؤسسة المرأة الجديدة، والتي تروج لسياسات تضمن المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بسياسات وقوانين العمل، وتستهدف بالتحديد التمييز ضد العاملات غير الرسميات في قطاعات التصنيع والزراعة والعامل في المنازل والبيع المتجول، فضلاً عن بناء قدرات النقابات والنقابيين من أجل تبني ودمج برنامج المساواة بين الجنسين داخل أماكن العمل ضمن برامج عمل النقابات.

وتستهدف مؤسسة المرأة الجديدة بناء القدرات القيادية والعمل على تنظيم النساء العاملات في مختلف أماكن العمل المنظمة و النساء في العمالة غير المنظمة في مجالات مختلفة مثل العاملات الزراعيات والعاملات في الحرف اليدوية وعاملات المنازل^[42].

وبالمثل، أطلقت الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات حملة من أجل تبني المنظور الجنساني في حسابان التشريعات التونسية الجديدة، وتعمل مع النقابات العمالية لتعزيز المساواة بين الجنسين في الزراعة والصناعة وخاصة صناعة النسيج التي تعتمد بشكل كبير على تشغيل العاملات بصورة غير رسمية.

في الأردن، قدّمت مؤسسة تمكين للدعم والمساندة دعماً ومساعدة قانونية لعاملات وعمّال مهاجرين، من بينهم عاملات في المنازل، وخاصة العاملات الآسيويات، وعمّال مصريون يشتغلون في قطاع الزراعة. كما يركّز المركز البحثي، الفينيقي للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية، على حقوق العمّال والحق في الحصول على عمل لائق، بما في ذلك العاملات والعاملون في الزراعة. ويراقب المركز مدى تطبيق الأردن لمعايير منظمة العمل الدولية، كما يقدّم الدعم الفني للنقابات العمالية الجديدة والمستقلة. وفي

عام 2009، بدأ سريان قانون جديد لمكافحة الاتجار بالبشر، ويعود الفضل الجزئي في ذلك إلى حشد المجتمع المدني. ولكن تطبيق القانون لا يزال ضعيفاً وفقاً لمنظمات غير حكومية^[43]. وقد أنشأ العمال المهاجرون مؤخراً جمعية خاصة بهم وتلقوا المساعدة القانونية من مركز عدالة لدراسات حقوق الإنسان والمنظمة الأمريكية مركز التضامن.

وفي لبنان، أسس الاتحاد الوطني لنقابات العمّال والمستخدمين نقابة للعمّال المهاجرين والعاملات في المنازل، الذين ما زالوا مستبعدين في قانون العمل اللبناني^[44]. ويركز الاتحاد الوطني لنقابات العمّال والمستخدمين في لبنان، وهو هيئة معترف بها، ويختلف عن الاتحاد العمالي العام، على التوعية بمعايير منظمة العمل الدولية التي تنطبق على العمّال المهاجرين والعاملات في المنازل المعرضين للتمييز والاتجار.

الشبكة الرسمية الوحيدة ذات الصلة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية هي شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، التي تضم عددا كبيرا من المنظمات غير الحكومية في 12 دولة عربية مختلفة. تركز الشبكة على السياسات الاقتصادية وسياسات الاستثمار، والشراكات بين القطاع العام والخاص وتحليل آثارها على المجتمع، في ما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية^[47].

تعقد شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية مؤتمرات منتظمة وورش عمل لتعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني في المنطقة في ما يتعلق بتحليل آثار السياسات العامة على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وحقوق الإنسان. وهي قد نشرت تحليلات لمراجعة سياسة الجوار الأوروبي في الدول العربية، التي ركزت على توسيع اتفاقيات التجارة الحرة القائمة وضمان التنقل، وقامت بنشاطات دعوة مشتركة من خلال زيارات لمؤسسات الاتحاد الأوروبي.

منذ تأسيسها، عملت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، بالتعاون مع الشبكات الأخرى الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان، وبفضل مساعدة أعضائها وخبرائها، على البحث عن نموذج جديد للتنمية وتحليل هكذا نموذج.

بالإضافة إلى ذلك، تسعى بعض المنظمات النسوية والتنمية التي تعمل من منظور النوع الاجتماعي إلى تحقيق مستوى معين من التنسيق والعمل المشترك في ما يتصل بالتمكين الاقتصادي للنساء. ومن بين هذه المبادرات مشروع «تعزيز الفرص الاقتصادية المستدامة للنساء» الذي ينفذ في سبع دول عربية وتتولى مهمة تنسيقه «مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي» في لبنان. وفي مصر، تشكل مؤسسة المرأة الجديدة جزءا من هذا المشروع من خلال برنامجها «المرأة والعمل».

هناك عدد من التحديات الشائعة التي تواجه الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في مختلف دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مثل إمدادات المياه والصرف الصحي، والبطالة، وحقوق ملكية الأراضي، وتوفير الهواء النظيف، وعدم المساواة والتفاوت بين المناطق، والشفافية في إعداد الموازنة، وحقوق المهاجرين وطالبي اللجوء. وتنشأ التحالفات والشراكات بين منظمات المجتمع المدني العاملة على هذه القضايا في منطقتي المغرب والمشرق بشكل منفصل ومتقطع، مع وجود صلات بين الجهتين في بعض الأحيان.

عبر دول المنطقة، تركز مؤسسات كالاتحاد العام التونسي للشغل، والمرصد التونسي للاقتصاد، والمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والمركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية على العدالة الضريبية، وزيادة الوعي بأهميتها، والتنسيق فيما يخص الحملات بشكل عام. على سبيل المثال، نشر المنتدى التونسي والمركز المصري دراسة مقارنة مشتركة عن النظم الضريبية في كل من مصر وتونس، بتنسيق مع شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية^[45].

تنصب الأنشطة في معظمها على المؤتمرات، وجهود المناصرة المشتركة، والورشات التدريبية، وتعمل بعض المنظمات بشكل أنشط من غيرها. التفاعل الإقليمي محدود إما بسبب نقص التمويل، أو الوضع السياسي في دول مثل مصر التي تجعل السفر صعبا بالنسبة لبعض النشطاء^[46]. يرتبط السفر بالتمويل المتوفر، والقيود المفروضة على الحصول على تأشيرة في بعض دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي تتطلب إجراءات أمنية تستغرق وقتا طويلا (انظر/ الفصل 3).

1.2.1 الاتلافات المتعلقة بقضايا المهاجرين:

اليوم تجمع للجمعيات التي تعنى بالهجرة، يضم 17 منظمة أعضاؤها من مواطنين غير مغاربة يعيشون في المغرب ومنخرطون في الدفاع عن حقوق المهاجرين. تم تشكيل التجمع بعد الإعلان عن سياسة هجرة جديدة في المغرب في أيلول (سبتمبر) 2013، والجهود التي بذلتها الجهات الفاعلة، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، الأمر الذي أدى إلى الاعتراف القانوني بخمس وعشرين جمعية، كما إلى دفع الدولة لاتخاذ تدابير ترمي إلى المصادقة على الاتفاقيات رقم 143 و 189 و 97 لمنظمة العمل الدولية.

أدت سياسات تخريج الحدود بين إسبانيا والمغرب للحد من الهجرة غير النظامية خلال السنوات العشر الماضية إلى انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان للمهاجرين واللاجئين، ارتكبتها تحديدا حرس الحدود والشرطة، إضافة إلى عنصرية متفشية تستهدف جاليات المهاجرين القادمين من جنوب الصحراء الكبرى. وأصدرت جمعيات المهاجرين وعدد من منظمات حقوق الإنسان المغربية والتونسية، من بينها الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان، والجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات، ومنظمات دولية، بيانا مشتركا وجه انتقادات شديدة لسياسة الهجرة الأوروبية التي تدفع المغرب إلى تطبيق إجراءات قاسية على حدودها مع سبتة ومليلية، الخاضعتين للسيادة الإسبانية، وهي سياسات أفضت إلى أحداث عنف^[52].

وفي الجزائر، تم تأسيس منصة الهجرة في كانون الأول (ديسمبر) 2015، وتتألف من حوالي عشرة اتحادات تعمل على المستوى المحلي والوطني والدولي بشأن قضايا الهجرة في الجزائر. تهدف المنصة لأن تكون منتدى للنقاش والتفكير والعمل المتعلق بقضايا الهجرة. وتشمل المنصة عضوية عدد من الجمعيات الجزائرية منها حركة راج، والرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، وجمعية نساء جزائريات يطالبن بحقوقهن، إضافة إلى جهات دولية فاعلية موجودة في الجزائر مثل منظمة أطباء العالم أو كاريتاس. على النطاق الأوسع، شكلت المنظمات النقابية المستقلة في المغرب، والجزائر، وتونس،

تواجه الدول الست المشمولة في الدراسة كلها تحدي الهجرة، بما في ذلك الهجرة العابرة من جنوب الصحراء الكبرى (وخاصة مرورا بمصر وتونس والجزائر والمغرب)، أو هجرة العمال كما هي الحال بالنسبة للمغرب ولبنان والجزائر والأردن، بالإضافة إلى المهاجرين الذين يعملون في أوروبا، وبشكل رئيسي في فرنسا وإيطاليا وبلجيكا وإسبانيا^[48].

تدخل حقوق المهاجرين ضمن أولويات منظمات المجتمع المدني التي تعنى بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية في دول المشرق العربي، وأصبحت كذلك في دول المغرب في الآونة الأخيرة. وتم تأسيس أول مرصد إقليمي أثناء المنتدى الاجتماعي العالمي الذي عقد في تونس في عام 2014. ووقت كتابة هذا التقرير، كان منتدى بدائل المغرب والمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية يتأسسان سكرتارية المرصد المغربي للهجرة، الذي يتشكل من جمعيات ونقابات عمال في شمال أفريقيا وأوروبا. يهدف المنتدى إلى مراقبة الانتهاكات التي ترتكبها قوات الأمن والسلطات الإدارية، والحوادث العنصرية ضد المهاجرين في المغرب وموريتانيا والجزائر وتونس^[49].

كما تأسست في المغرب الحملة المغربية ضد العنصرية، وتعنى بحقوق المهاجرين، وتعمل بالشراكة مع منظمات غير حكومية في مالي ونيجيريا والسنغال، بالإضافة إلى منطمتين في باريس هما «لاسيماد»، والشبكة الأورو-أفريقية، ميغريوروب^[50]. تقدم الحملة المغربية المساعدة القانونية للعمال المهاجرين، والمهاجرين بصورة غير قانونية، وتعمل منظمات حقوق الإنسان على رفع مستوى الوعي بشأن هذه القضايا.

ومكنت حملة تصويب الأوضاع القانونية التي أطلقت في المغرب في عام 2014 بعض الجمعيات التي أسسها المهاجرون من التسجيل بصفة قانونية^[51]. يوجد في المغرب

والاجتماعية. وقد تعهد الأردن ولبنان^[56] إعطاء اللاجئين السوريين المزيد من الفرص للحصول على عمل وتعليم، شريطة تلقي دعم دولي لتغطية التكاليف المتعلقة بذلك، بما في ذلك التكاليف التي يتكبدها المواطنون. ودعم المجتمع الدولي، ومن ضمنه الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، تعزيز صمود اللاجئين السوريين والسكان المحليين، وهو ما يرتبط بسياسات منع طالبي اللجوء عن دخول أوروبا.

1.2.2 الحقوق البيئية:

تشمل القضايا البيئية في دول جنوب المتوسط، حسب ما ذكر في المقابلات التي أجريت لإعداد هذا التقرير، سوء نوعية المياه ونقص المتوفر منها، والأثر السلبي على البيئة من التنقيب عن النفط والغاز الصخري، واستخدام الفحم في مصانع الأسمنت، والتلوث الناجم عن الأسمدة الفوسفاتية، وإلقاء نفايات الصناعات الكيماوية، وتدهور حالة الأراضي الزراعية.

ثمة تنسيق فضفاض بين منظمات مجتمع مدني من المغرب من بينها الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، وجمعية أطاك المغرب^[57]، وجمعيات من مصر من بينها مركز الشهاب للتنمية الشاملة، والجمعية المصرية لحقوق الجماعة^[58]. يتم التنسيق من خلال هيئة مقرها المغرب أطلق عليها اسم منتدى الحق في المياه بالمنطقة العربية^[59]. كمنتدى إقليمي، انخفضت أنشطة الهيئة بسبب عدم توفر التمويل، ولكن الجمعيات الأعضاء تواصل تبادل المعلومات والتنسيق بخصوص العمل الدولي^[60].

وأعرب مؤسسو المنتدى المتوسطي المناهض للتكسير والغاز الصخري عن الرغبة في توسيع نطاق العضوية في المنتدى في المستقبل القريب ليضم منظمات مجتمع مدني أخرى في المنطقة المتوسطية (انظر/ي القسم رقم 1.1.1).

وموريتانيا، ومالي، والنيجر، والسنغال، وساحل العاج، ومصر، وإيطاليا، وإسبانيا، والبرتغال، وفرنسا شبكة نقابية للهجرة المتوسطة ومن جنوب الصحراء الكبرى^[53]. وهذه الشبكة بمثابة بؤرة، تستخدم شبكات التواصل الاجتماعي لتعزيز احترام حقوق العمّال المهاجرين التزاماً بمعايير العمل الدولية، وتسهيل التنقل عبر الحدود بشأن هذه القضايا. كما أنها شريكة لمنظمات من المجتمع المدني في أوروبا، مثل سوليدار وآرشي (ARCI)، وأخرى في أفريقيا. تعمل الشبكة على الترويج لتبني سياسة للهجرة والاندماج تكون متماسكة وقائمة على الحقوق.

وفي دول المشرق العربي، تأسست الشبكة العربية لحقوق المهاجرين في عام 2013 بمبادرة من تمكين من أجل حماية حقوق العمّال المهمّشين أو المهاجرين واللاجئين^[54]. ووفقاً لما ذكر في مقابلات أجريت مع مسؤولين في تمكين ومركز الفينيق في الأردن والاتحاد الوطني لنقابات العمّال والمستخدمين في لبنان^[55]، فإن دور المنظمات الأعضاء في الشبكة هو تقديم المساعدة القانونية للعمّال المعتدى عليهم، وتشمل لعب أدوار الوساطة إذا أمكن، أو التقاضي الاستراتيجي للضغط من أجل دفع تعويض عن الأجور المنخفضة، وظروف أشبه بالعبودية، وتقييد حرية التنقل والعمل والعيش في ظروف غير آمنة.

وللشبكة العربية لحقوق المهاجرين أعضاء في الإمارات العربية المتحدة، والكويت، ولبنان (إنسان، كفى، كاريتاس، والاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان)، والأردن (تمكين، مركز الفينيق، واتحاد المرأة الأردنية)، ومصر (المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، ومؤسسة حقوق اللاجئين)، وليبيا، والبحرين.

وأخيراً، تجدر الإشارة إلى أنه في أعقاب مؤتمر لندن لدعم سوريا والمنطقة، الذي عقد في شباط (فبراير) 2016، نشأ مجال إقليمي محتمل للعمل على الحقوق الاقتصادية

1.3 التفاعل الدولي:

منظمات المجتمع المدني والنقابات العمالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يميل إلى أن يكون غير متناسق، ويعوّقها أحيانا عدم اعتراف الحكومات بالنقابات العمالية المستقلة، كما هو الوضع في مصر والأردن، أو بسبب العلاقة المتوترة مع الحكومة، كما كان الوضع بالنسبة للنقابة الوطنية المستقلة لمستخدمي الإدارة العمومية في الجزائر^[63].

هناك هيئة مراقبة بدأت كشبكة في دول أوروبا الوسطى والشرقية، ومقرها جمهورية التشيك، اسمها مراقبة البنوك، وقد وسّعت نطاق عملها قبل ثلاث سنوات ليشمل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعد زيادة نشاطات البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير في المنطقة. ساعدت الشبكة منظمات المجتمع المدني، مثل مركز الفينيق في الأردن، على استخدام آليات الشكوى المتاحة لدى البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، وبنك الاستثمار الأوروبي في مرحلة مبكرة. وتقوم الشبكة بحملات على مستوى الاتحاد الأوروبي لضمان تلبية مشاريع المساعدات الخارجية المعايير البيئية والاجتماعية.

حددت شبكة مراقبة البنوك صعوبات تواجهها منظمات المجتمع المدني في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الحصول على وثائق عامة، مما يؤدي إلى صياغة مطالبات ضعيفة تستند إلى أدلة ظرفية، على عكس تجربة منظمات المجتمع المدني في أوروبا الشرقية والوسطى.

في مجال الحقوق المتعلقة بالأرض والسكن، قدّمت المنظمة غير الحكومية الدولية، المسماة الائتلاف الدولي للموئل، فرع الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، دعما في مجال بناء القدرات لمنظمات مجتمع مدني من بينها الائتلاف المصري للحقوق الجماعية، ومقره القاهرة، وجمعية الحياة الأفضل للتنمية الشاملة التي تعمل في المناطق الريفية في صعيد مصر. وقدّم الائتلاف أيضا تدريبا لصغار المزارعين الذين يواجهون مصادرة

حدث نمو بطئ في التشبيك بين منظمات المجتمع المدني في الشمال والجنوب، وساعد على ذلك المنتدى الاجتماعي العالمي، الذي عقد في تونس عام 2013 ثم في عام 2015، وأديا إلى تعبئة أعداد كبيرة من المنظمات التي تركز على القضايا المتعلقة بإمكانية الوصول إلى الحقوق الاجتماعية والاقتصادية. وبالمثل، أدى الركود الاقتصادي في الغرب إلى قيام منظمات المجتمع المدني والنقابات العمالية بمبادرات لمراقبة الإنفاق الحكومي، والمطالبة بتحقيق العدالة الاجتماعية في مناطقها وفي سائر مناطق العالم.

ونتيجة لذلك، تبادل عدد من المنظمات والنقابات الدولية والأوروبية الخبرات، وقدّمت دعما فنيا وماليا لمنظمات المجتمع المدني في جنوب البحر الأبيض المتوسط، وخاصة بشأن مشاريع ممولة من الاتحاد الأوروبي والمؤسسات المالية الدولية. المنظمات المذكورة أدناه هي الأنشطة من ناحية العلاقات والشراكات مع منظمات المجتمع المدني في جنوب البحر الأبيض المتوسط.

وتشمل الشراكات شبكة سوليدار الموجود في أوروبا، وتتكون من العديد من المنظمات الأوروبية التي لها شراكات مع منظمات في دول جنوب المتوسط. وسّعت الشبكة نشاطاتها لتشمل تقديم الدعم للتحالفات بين المجتمع المدني الإقليمي ومراكز البحوث، والحركات الاجتماعية والنقابات العمالية المستقلة من خلال برنامجها «العدالة الاجتماعية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا»^[61].

كما أنشأت منصة على الإنترنت للتواصل مع شركائها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا^[62]، وتقوم بجهود مناصرة لدى البرلمان الأوروبي والاتحاد الأوروبي من أجل تبني سياسة الجوار الأوروبي نهجا قائما على الحقوق. وفقا لسوليدار، فإن التعاون بين

أراضيهم بناء على طلب من الشركات الزراعية الكبرى في المغرب ومصر^[64].

وقد دعمت منظمة أوكسفام منظمات المجتمع المدني في المنطقة، مع التركيز بشكل خاص على مسألة عدالة النوع الاجتماعي والحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وهي تحظى بدعم الحملة العالمية «حقوقوا المساواة» التي تتصدى لعدم المساواة الاقتصادية والتي ستكون متاحة في تونس والمغرب، مع التركيز على الفوارق بين المناطق الأقل نمواً والأغنى، ورصد الموازنات والسياسات الضريبية. ومن بين شركاء أوكسفام في مجال الحوكمة وعدم المساواة المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والبوصلة، ودستورنا، والمرصد التونسي للاقتصاد^[65].

يعمل برنامج أوكسفام للمساواة بين الجنسين في تونس مع أكثر من عشرة شركاء على المستوى المركزي وفي المناطق، مع التركيز على المشاركة السياسية، والتمكين الاقتصادي والقضاء على العنف ضد النساء والفتيات. في المغرب، تركز أوكسفام على إمكانية الوصول إلى العمل اللائق والضمان الاجتماعي للمرأة في قطاع الزراعة، مع العمل على سلسلة القيمة في قطاع الفاكهة الحمراء، مع مجموعة كبيرة من الجهات الفاعلة، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والسلطات المحلية.

في موازاة ذلك، يركز برنامج الحوكمة على العدالة الاجتماعية من خلال المسؤولية المالية، ومراقبة الموازنات وإمكانية الحصول على الخدمات الأساسية (من بين الشركاء: ترانسبرنسي المغرب، الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب، حركة بدائل مواطنة، جمعية الألفية الثالثة للتنمية والعمل الجماعي بالجنوب الشرقي، فضاء تكوين وتنشيط النسيج الجماعي)^[66]. وفي الولايات المتحدة، شارك عدد من المنظمات غير الحكومية في دعم عمل المجتمع المدني في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

يدعم مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في نيويورك جهود الدعوة التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني في الأمم المتحدة، ويساعد على صياغة التقارير التي تقدم إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإلى المراجعة الدورية الشاملة التي يجريها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. ويعمل المركز مع منظمات المجتمع المدني المصرية من خلال رابطة فضاضة، ويصمم أدوات تستخدم عبر الإنترنت لمراقبة تنفيذ توصيات المعاهدات الدولية والقيام بحملات في هذا المجال^[67].

كما تسعى الشبكة الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تضم أعضاء في 76 بلداً - بما في ذلك مصر، ولبنان، وفلسطين، وتونس - والكائن مقرها في نيويورك، إلى إيجاد الطرق لتعزيز العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والخبراء في شمال المتوسط وجنوبه. وهي تضم مجموعات عمل لتبادل الخبرات حول قضايا مثل حقوق الإنسان والشركات؛ التفاضل الاستراتيجي؛ السياسات الاقتصادية؛ النساء والحقوق الاقتصادية والاجتماعية؛ الرصد والحركات الاجتماعية^[68].

ولعب مركز معلومات البنوك، ومقره في العاصمة الأمريكية، واشنطن، دوراً مهماً في دعم تواصل المجتمع المدني مع البنك الدولي من خلال شركائه في مصر وتونس ومركز الفينيق في الأردن وشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية في لبنان، والشبكة المغربية لحماية المال العام^[69].

يتابع مركز موارد الأعمال وحقوق الإنسان، وهو منظمة بحثية غير ربحية مسجلة في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، الانتهاكات والتقدم المحرز من قبل المؤسسات في مجال حقوق الإنسان^[70]. وقد دعم المركز عدة منظمات مجتمع مدني بطرق مختلفة، بما في ذلك إطلاعها على القضايا المتعلقة بمساءلة المؤسسات، من خلال التواصل مباشرة

مع الشركات كما بالنسبة لشركة تيتان للأسمت، على سبيل المثال، ونشر التقارير ذات الصلة حول هذه الموضوع^[71].

إن منظمة مركز التضامن هي منظمة غير ربحية تعمل مع النقابات والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية في جميع أنحاء العالم من أجل تعزيز القدرة الاقتصادية والسياسية لدى العمال من خلال نقابات ديمقراطية ومستقلة وفعالة. تنفذ هذه المنظمة برامج في كل من المغرب، والجزائر، وتونس، ومصر، ولبنان والأردن، حيث تدعم العمال، بما في ذلك العمال المهاجرون، في إنشاء النقابات والشبكات؛ كما أنها تساعد النقابيين على إدماج المساواة بين الجنسين في منظماتهم وتوفير التدريب للعاملات.

كما تعمل منظمة الرابطة الدولية للفنيين والخبراء والباحثين في مجال العدالة المتعلقة بالشؤون الاجتماعية والاقتصادية والبيئية^[72]، وتركز في جنوب البحر الأبيض المتوسط على أثر اتفاقيات التجارة الحرة على الاقتصاد والبيئة. وقد أقامت شراكة مع منظمات مصرية غير حكومية في مراقبة الشركات متعددة الجنسيات، بالإضافة إلى شراكة مع المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

تقوم الرابطة بحملات مع منظمات المجتمع المدني الأوروبية لتسليط الضوء على القضايا المرتبطة باتفاقيات التجارة الحرة التي يعقدها الاتحاد الأوروبي. وثمة منظمة تنموية فرنسية غير حكومية، CCFD-Terre Solidaire، تدعم الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في بلدان الجنوب وتنظم حملات المناصرة بشأن مواضيع مختلفة، بما في ذلك المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

منظمات المجتمع المدني والمؤسسات المالية الدولية والاتفاقيات المالية الأوروبية

من المغرب وتونس ومصر والأردن. سينتج عن اتفاقيات التجارة الأعمق خفض المزيد من الرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية والزراعية، والخدمات، وتحرير شروط الاستثمار الأجنبي، وتقريب القواعد التنظيمية مع الاتحاد الأوروبي^[73].

في دول المغرب العربي، نشطت منظمات المجتمع المدني في هذا المجال، وطالبت بإجراء تقييمات لتأثير هذه الاتفاقيات على حقوق الإنسان، ومزيد من الشفافية في المفاوضات، بما في ذلك التشاور مع المجتمع المدني. في شهر شباط (فبراير) 2016، وقّعت 20 منظمة تونسية ومنظمات فرنسية غير حكومية والشبكة الأورو-متوسطية للحقوق رسالة مشتركة موجهة إلى البرلمان الأوروبي عشية بدء المفاوضات^[74].

وضغط المرصد التونسي للاقتصاد على البرلمان بشأن الأثر الاجتماعي والاقتصادي لاتفاقيات التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي وخطط الحكومة لخصخصة قطاع الصحة العامة جزئياً^[75]. طالبت نشرة عنوانها «ما قالوناش» (أي لم يقولوا لنا) الحكومة بالشفافية في تعاملاتها مع صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي، وبالحق في المساءلة أمام البرلمان. كما طالب بالحق في الحصول على المعلومات «تحالف الفصل 32» الذي أخذ اسمه من الفصل 32 في دستور عام 2014 الذي تضمن الحق في الحصول على المعلومات^[76].

ونشطت جمعية آطاك المغرب في مجال الدعوة إلى نقاش مفتوح حول منطقة التجارة الحرة العميقة والشاملة التي يجري التفاوض حولها مع الاتحاد الأوروبي. وفي عام 2015، دعا الاتحاد العام التونسي للشغل بالشراكة مع الأورو-متوسطية للحقوق، إلى عقد مشاورات واسعة النطاق وإجراء دراسات لتقييم الآثار بالنسبة إلى كل قطاع بشكل مستقل. وبمشاركة باحثين وأكاديميين، تم نشر أوراق سياسة تشير إلى الطبيعة غير الجامعة للمفاوضات التي تمت حتى الآن.

بالنظر إلى أن الاتفاقيات المالية والتجارية غالباً ما تديرها مؤسسات مختلفة (البنك الدولي، والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، ومؤسسات مالية دولية أخرى)، وبالنظر إلى أن مجموعة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية قد تتأثر نتيجة مشروع واحد، يتناول هذا الفصل الصورة العامة، ويحدد أعمال منظمات المجتمع المدني والتعاون بينها على جانبي المتوسط في حال وجوده. من السمات المشتركة لأعمال منظمات المجتمع المدني الاهتمام بحقوق العمّال، بما في ذلك العملات بشكل غير رسمي؛ وحيازة الأراضي؛ والقضايا البيئية. الكثير من هذه القضايا له علاقة بالشركات المتعددة الجنسيات وتحرير التجارة.

2.1 اتفاقيات التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي ودول أخرى

للاتحاد الأوروبي اتفاقيات تجارة حرة مع الدول الست المشمولة في الدراسة، وبلغت المناقشات لتوسيعها إلى اتفاقية تجارة حرة عميقة وشاملة مراحل مختلفة مع كل

أشار المسؤولون في منظمات المجتمع المدني الذين تمت مقابلتهم لهذه الدراسة إلى أن العلاقات بين مناطق التجارة الحرة والمشاريع المتعددة الجنسيات لها آثار سلبية على البيئة وإمدادات المياه، نتيجة التنقيب عن الغاز الصخري، أو نتيجة المشاريع الزراعية-التجارية الكبيرة التي ينتج عنها نزوح السكان عن الأراضي. ومن المشاريع الأخرى ذات الآثار السلبية مشاريع البنية التحتية مثل محطات توليد الكهرباء.

وناقش تقرير صادر عن المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية تأثير الشركات المتعددة الجنسيات في مصر على الحق في العمل اللائق. يوضح التقرير المخاطر الكامنة في قوانين الاستثمار والضرائب في مصر التي تميل لصالح المستثمرين الأجانب، إضافة إلى اتفاقيات مالية أخرى تسمح للشركات المتعددة الجنسيات بتجاهل الحد الأدنى للأجور، وعرض فرص عمل مؤقتة دون عقد، واستخدام العمال الأجانب، واللجوء إلى المحاكم الخارجية لتسوية الخلاف مع الدولة^[77].

هذا التأثير سلطت الضوء عليه قضية فيوليا^[78]، وهي شركة فرنسية لإدارة النفايات، وقد قاضت مصر بسبب رفع الحكومة الحد الأدنى لأجور العمال. وزادت الاحتجاجات المناهضة لشركات التنقيب عن النفط في الجزائر، فعائداتها لا ينتفع منها مباشرة سكان مناطق التنقيب. كما أن هناك احتجاجات أيضا على عمليات التنقيب عن الغاز الصخري (انظر/ي القسم رقم 1.1.1).

تتم برامج بنك الاستثمار التابع للاتحاد الأوروبي في دول المتوسط في سياق مرفق الشراكة والاستثمار الأوروبي المتوسطي، الذي يقدم الدعم لمشاريع متوسطة وصغيرة الحجم في القطاع الخاص. الأهداف المعلنة للبرامج هي تعزيز القطاع الخاص، وتحسين البنية التحتية، ودمج الدول المتوسطية الشريكة في الاقتصاد العالمي. وتبني كل من البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير وبنك الاستثمار الأوروبي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في عام 2015 أهداف تنمية مستدامة جديدة تهدف إلى إنهاء الفقر وحماية البيئة.

المؤسسات المذكورة أعلاه لديها آليات شكاوى متشابهة بالنسبة للأثر الاجتماعي والاقتصادي لمشروع ما؛ وترتيبات لإشراك أهالي المناطق المتأثرة، والأقليات والجماعات الضعيفة؛ وترتيبات للحصول على معلومات. يترك هذا مجالا لمنظمات المجتمع المدني للضغط من أجل حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية على أساس المعايير الدولية والأوروبية. وقد استخدمت المنظمات الآليات المتاحة بدعم من الشركاء في منظمة مراقبة البنوك، وائتلاف حقوق الإنسان في التنمية، كما ذكر أعلاه.

في عام 2015، أصدرت منظمة مراقبة البنوك تقريرا عن مشروع غاز ونفط تنفذه شركة سيريناس في ولايتي قبلي وتطاوين في تونس، ويموله البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير. وثق التقرير إضرابات العمال احتجاجا على التوظيف من خلال وكالات خاصة، وتجاوز الواجبات الوطنية المتعلقة بحماية العمال والمستحقات الاجتماعية^[79]. وقبل ذلك بعامين، وجهت منظمات من بينها المرصد التونسي للاقتصاد، والمنتمدي التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وتوانسة، ودستورنا، ومنظمات أخرى تونسية وإقليمية وأوروبية رسالة إلى البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير تحثه على تعليق القرض للمشروع بسبب توفر أدلة على أن الشركة تنوي القيام بالتنقيب عن الغاز الصخري.

2.3 مشروعات البنك الدولي

استخدمت منظمات المجتمع آلية مراجعة سياسات الوقاية التي يوفرها البنك الدولي، وكذلك آلية التشاور المستمر حول أثر مشاريعه الاستثمارية على الناس والبيئة، والتشاور المستمر حول الاستراتيجيات القُطرية.

على سبيل المثال، قدّمت المنظمات المصرية غير الحكومية أولوياتها التنموية لمكتب البنك الدولي في القاهرة، ضمن مشاورات مع المجتمع المدني في سياق إطار الشراكة القُطرية للبنك لفترة 2015-2019^[81]. وحثت ست منظمات مجتمع مدني، بدعم من مركز المعلومات عن البنوك، فرع الولايات المتحدة، البنك الدولي على تبني التنمية المتكاملة، وضمان حقوق العمّال، وحماية البيئة من الضرر^[82]. وكانت المشاورات مستمرة في أواخر 2015^[83].

ومن الأمثلة الأخرى، دعمت مجموعات حقوق إنسان ونقابات عمّالية مصرية مواطنين في تقديم شكاوى ضد شركة أسمنت في منطقة سكنية غرب الإسكندرية تمّولها مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي. شملت الشكاوى نظام التوظيف لأجل قصير، وخطا لنقل السكان، وتلوث الهواء، وزيادة استخدام الفحم كوقود.

قَبَل ديوان المظالم في قسم الالتزام بالقوانين في مؤسسة التمويل الدولية الشكوى للتحقيق فيها وفق إجراءات الشكاوى. وإذا وجد التحقيق أن محتوى الشكوى صحيح، سترغم مؤسسة التمويل الدولية الشركة التي تمّولها، وهي شركة أسمنت الإسكندرية- بورتلاند على الالتزام بمعايير الأداء البيئي والاجتماعي المعتمدة من البنك الدولي. وما زال التحقيق مستمرا في أواسط عام 2016^[84].

تعتبر المخاوف على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي أبرزتها تعبئة المجتمع المدني للرأي العام بشأن قضية شركة سيريناس انيرجي مخاوف متكررة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مثل مناطق التجارة الحرة من المغرب إلى الأردن، إذ يتم اللجوء إلى عقود محددة الأجل، وعقود عمل غير رسمية، والاستحواذ على الأراضي بطريقة غير سليمة.

بالتعاون مع منظمة مراقبة البنوك، عمدت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية إلى مراقبة تأثير أنشطة البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية. بالإضافة إلى ذلك، قامت بتنظيم عدة ورش عمل لبناء قدرات منظمات المجتمع المدني في المنطقة لكي تتمكن من الاضطلاع بهذا النوع من أعمال المراقبة والتحليل.

ومنذ بدء العمليات الرسمية، ركّز مركز الفيينيق في الأردن، بالتنسيق مع مراقبة البنوك، على مشاريع محددة يمّولها البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير. نشر المركز سلسلة من أوراق الموقف التي تعين مدى تلبية المشاريع للحاجات المحلية، وتنتقد مشاركة القطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية لعدم احترامه حقوق العمّال، وعدم الالتزام بمعايير الطاقة المتجددة ومخالفات أخرى^[80].

وتصدر شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية أوراقا بحثية حول مشاريع قطاع الطاقة التي يمّولها بنك الاستثمار الأوروبي والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير؛ وحول أثر المشاريع على تغير المناخ؛ وتقارير حول الزراعة التجارية في العالم العربي.

بالتعاون مع الخبراء ومنظمات المجتمع المدني في المنطقة، شاركت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية في العديد من الاجتماعات السنوية والربيعية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وذلك بهدف تعزيز فهم أعضائها لسياسات هذه المؤسسات الدولية وتقديم دراساتها حول هذه المسألة.

وفي تونس، تشاور البنك الدولي مع منظمات المجتمع المدني والأكاديميين حول تحليله للفرص والعقبات الرئيسية للقضاء على الفقر (التشخيص القطري المنظم). وجرت المشاورات استجابة لطلب 13 منظمة مجتمع مدني تونسية المشاركة في مشاورات مع البنك حول هذا الإجراء^[85]. عكست المنظمات الموقّعة على طلب المشاورات، ومن بينها توانسة، وأنا يقظ، وغيرهما، تنوع القضايا المثيرة للاهتمام في تونس، وتشمل الشفافية في برامج الحكومة، واللامركزية، والخريجين العاطلين عن العمل، والفوارق بين المناطق، والحق في التنمية.

التحديات والاحتياجات المشتركة لمنظمات المجتمع المدني في دول جنوب المتوسط

3.1 الإجراءات السياساتية والأمنية

يختلف الحيز المتوفر لأنشطة المجتمع المدني من دولة إلى أخرى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعد الربيع العربي. بعض الحكومات سنّت قوانين فتحت أبواب الحياة السياسية، وسمحت بالمزيد من الحريات للمجتمع المدني، في حين أن دولاً أخرى فرضت المزيد من القيود. مع الاستثناء المحتمل لتونس والمغرب، معظم المسؤولين في منظمات المجتمع المدني الذين تمت مقابلتهم أشاروا إلى مجموعة من التحديات تتراوح بين درجة متدنية من المشاورات مع الحكومة وحتى القيود القانونية التي تحد من حرية تكوين الجمعيات، والتمويل الدولي، وفي بعض الحالات المدهمات أو تهديدات من أجهزة الأمن.

هذه المشاكل مشتركة بين جميع المنظمات المعنية بحقوق الإنسان. ولكن يجدر الذكر أن التحديات في دول مثل الجزائر ومصر تؤثر تحديداً على نشطاء الحقوق الاقتصادية والاجتماعية من خلال وضع العقوبات في طريق العمل الميداني والتمويل الأجنبي، ومنع الإضرابات العمالية والمظاهرات الاحتجاجية من أي نوع.

لاحظ بعض النشطاء في مصر أن السلطات تتقبل عمل منظمات المجتمع المدني المستقلة على القضايا الاقتصادية أكثر من العاملة على الحقوق السياسية أو المدنية. على سبيل المثال، تحدث مشاورات مع الحكومة حول موازنة تشاركية. استمر تدهور الوضع في مصر منذ بدء هذه الدراسة، كما يستمر تعرض منظمات المجتمع المدني للقيود التي يفرضها قانون الجمعيات لعام 2002، وقوانين أخرى جديدة تحد من نطاق نشاطات منظمات المجتمع المدني وتمويلها بصورة عامة^[86].

تمت محاكمة عدد متزايد من المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية في السنوات الأخيرة؛ وألقي القبض على نشطاء حقوق الإنسان، أو تلقوا تهديدات، أو منعوا من السفر؛ وفي الآونة الأخيرة، واجه بعض النشطاء وعدد من المنظمات أحكاماً بمصادرة أموالهم^[87]. ووجد عدد من منظمات المجتمع المدني في شمال البحر الأبيض المتوسط، مثل الرابطة الدولية للفنيين والخبراء والباحثين، وسوليدار، أن الوضع في مصر تسبب في تعقيد شراكاتها مع بعض منظمات المجتمع المدني في مصر.

الحيّز المتاح لعمل منظمات المجتمع المدني في الجزائر صغير، فقانون العقوبات وقانون الجمعيات الجديد الذي سرى مفعوله في عام 2012^[88] يعطي الحكومة صلاحيات واسعة النطاق بشأن تسجيل المنظمات غير الحكومية وعملها وتمويلها. انعكس عمل المجتمع المدني على الحقوق الاقتصادية على اعتقال العشرات من المتظاهرين في أوائل عام 2015 أثناء المشاركة في مظاهرات نظمها اللجنة الوطنية للدفاع عن حقوق العاطلين عن العمل^[89]. ونتيجة لهذه القيود، لا يوجد تفاعل يذكر بين المنظمات الجزائرية المستقلة ومنظمات المجتمع المدني في المنطقة أو دول شمال المتوسط الأوروبية.

وتؤثر الإجراءات الأمنية في الأردن سلبياً، ولكن بدرجة أقل، على مقدرة النشطاء على العمل، وتحد من إمكانية القيام بحملات علنية، وتبطل نشاطاتهم من خلال تقييد

وفتح عدد من المؤسسات ومنظمات المجتمع المدني الدولية مكاتب في تونس، من بينها الشبكة الأورو-متوسطية للحقوق، التي تقدّم دعماً للمنظمات الأعضاء في الشبكة والمنظمات الجديدة، وتنظم دورات لبناء القدرات من خلال التشبيك، وتعمل كواجهة بين منظمات المجتمع المدني والاتحاد الأوروبي. وعقدت الشبكة ندوات حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في عام 2013 و عام 2014، ضمن مشروع لحشد المجتمع المدني لرصد العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتونس.

3.2 التحديات في الحصول إلى المعلومات

حصلت دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تقرير النزاهة العالمية لعام 2011 على أدنى الدرجات في العالم من ناحية المساءلة^[92]. تكررت الشكوى من صعوبة الحصول على المعلومات من المواقع الحكومية أو عدم وجود الشفافية فيها في المقابلات مرارا كتحذ في جميع المجالات. على سبيل المثال، قالت منظمات المجتمع المدني التونسية والمصرية إن المواقع الحكومية تنشر المزيد من المعلومات المتعلقة بموازنة الدولة أو أجهزة التدقيق، إلا أنها ليس مفصلة بما فيه الكفاية، وبالتالي تحول دون حدوث مشاركة مهمة من الجمهور. وقامت منظمات المجتمع المدني في البلدين بحملات، وطالبت بالمزيد من الشفافية، كما ذكر أعلاه.

ومن الأمور التي تكرر ذكرها عدم كفاية الوعي بين منظمات المجتمع المدني بالآليات المتاحة للقيام بحملات لدى المؤسسات الدولية، مثل لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التابعة للأمم المتحدة، ولدى المؤسسات المالية الدولية، وخاصة بنك الاستثمار الأوروبي، والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير اللذان زاد نشاطهما في

الموافقة على التمويل، وتسجيل النقابات العمالية المستقلة. في عام 2011، سمح الأردن بمزيد من حرية التجمع، وتمثل ذلك في الطلب من المجموعات أن تخطر السلطات مسبقا بالتجمع بدلا من الحصول على موافقة مسبقة على عقده. ولكن المنظمات غير الحكومية التي تعنى بحقوق الإنسان تقول إن القيود على المجتمع المدني زادت منذ ذلك الحين، وإن القيود شديدة على نشاطاتها العامة وعلى التمويل. وفي لبنان لم يتغير قانون الجمعيات الذي يشترط إشعارا بسيطا. كما أن التجمعات العامة ليست خاضعة لشرط الحصول على موافقة مسبقة، ولكن ممارسة هذا الحق في الواقع مشروطة بإجراءات الإشعار المسبق.

أجرى المغرب إصلاحات دستورية وسّعت السلطة البرلمانية. وأصبح تشكيل الجمعيات يتم من خلال إشعار بسيط. تزايدت المطالب الشعبية بإصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية بقيادة حركات جديدة في أعقاب الانتفاضات في العالم العربي، منها، على سبيل المثال، حركة 20 فبراير (شباط) التي فرقت قوات الأمن في بعض الأحيان المظاهرات التي نظمتها. بشكل عام، يشهد المغرب عددا كبيرا من الاحتجاجات الشعبية في كل عام، وهي مرتبطة بقضايا من قبيل السكن والحصول على المياه، وما إلى ذلك^[90]، ولا تمنع السلطات معظم هذه الاحتجاجات. وحظي بعض الاحتجاجات بدعم من الجمعية المغربية لحقوق الإنسان.

بالمقارنة، شهدت تونس، التي أطلقت ما سمي «شراة» الانتفاضات العربية، تحولا كبيرا من نظام قمعي حظر جميع الجماعات باستثناء المؤيدة له، إلى نظام حدث فيه تغييرات جذرية حرّرت منظمات المجتمع المدني. وتكتسب منظمات المجتمع المدني في تونس المزيد من القوة، وتحصل على معلومات، وتشارك في مشاورات مع الحكومة والبرلمان حول السياسات الاقتصادية^[91].

بالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى التدريب على مختلف آليات التشاور أو استخدام آليات الشكاوى على الصعيدين الدولي والاتحاد الأوروبي. وذكر عدد من منظمات المجتمع المدني في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنظمات دولية أن اللغة تشكل عائقًا. منظمات المجتمع المدني القديمة تستخدم اللغة الإنجليزية أو الفرنسية، أما الجمعيات الناشئة أو الحركات المجتمعية في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط فتضم في عضويتها الناطقين باللغة العربية فقط، لذا يواجهون صعوبات في الاطلاع على محتويات الوثائق والمواقع التي يحتاجونها لنشاطاتهم.

ورغم وجود درجة معينة من التفاعل والتواصل، فإن منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في دول جنوب وشمال البحر الأبيض المتوسط ذكرت أن عقبة اللغة، ووجود فجوة في المعلومات، يعوّقان جزئيًا مقدرتها على التشبيك. كما توجد فجوة في المعلومات بين النقابات العمالية في أوروبا، ونظيراتها في الدول المشمولة في الدراسة، مما يعرقل تقديم الدعم الذي تحتاجه نقابات العمال المستقلة الناشئة في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كثيرًا.

الآونة الأخيرة في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وذكر أنه من الصعب متابعة بنك الاستثمار الأوروبي، والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير لعدم وجود مؤشرات كافية على تأثير المشاريع، ومحدودية تفاعلها مع المجتمع المدني. حصل اللجوء إلى آليات الشكاوى لدى بنك الاستثمار الأوروبي، والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير على دعم من شبكة مراقبة البنوك (مقرها بروكسل) وائتلاف حقوق الإنسان في التنمية (مقرها واشنطن). مكّن هذا الدعم عددًا قليلًا، متزايدًا، من منظمات المجتمع المدني في دول جنوب المتوسط من الحصول على الخبرة اللازمة لمراقبة المؤسسات المالية الدولية من منظور قائم على الحقوق^[93].

ورغم سوء تصنيف تقرير «انشر ما تمّول»، فإن عددًا من منظمات المجتمع المدني ذكرت أن مشاورات البنك الدولي وآليات الشكاوى لديه^[94] هي الأشمل، والأكثر استجابة مقارنة بالبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير وبنك الاستثمار الأوروبي. نتيجة لذلك، هناك قدر أكبر من التفاعل بين منظمات المجتمع المدني، وخاصة في مصر وتونس، مع البنك الدولي، ويسهّل ذلك منظمات دولية مثل مركز المعلومات عن البنوك، فرع الولايات المتحدة.

3.3 التحديات التقنية وحاجات بناء القدرات

ذكرت منظمات المجتمع المدني والشركاء المانحون الحاجة إلى بناء القدرات في مهارات الإدارة، ومهارات التحليل الاقتصادي، والتواصل، وكتابة المقترحات، وجمع الأموال، وتحسين مهارات البحث والاتصال. ينطبق هذا بالتحديد على الجمعيات الشابة والناشئة أو الجمعيات المجتمعية، وخاصة في مصر وتونس حيث ظهر عدد كبير من منظمات المجتمع المدني الصغيرة التي تعمل في مجال الحقوق الاقتصادية.

من منظمات المجتمع المدني أصبح يعمل في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والعمّال المهاجرين.

الشبكات على المستوى الإقليمي بشكل عام قليلة، وفي معظم الأحيان تتشكل بتنسيق في المناسبات، باستثناء حالة أو اثنتين من التنسيق الدائم. التشبيك المحلي المؤقت له هيكلية فضفاضة، ويستهدف قضايا محددة، وهو مستمر ويركز على قضايا من بينها القضايا البيئية، وحقوق العمّال، وحقوق المهاجرين، وشفافية الموازنة.

كما ساعد مؤتمرا المنتدى الاجتماعي العالمي، اللذان عقدا في تونس والمغرب خلال السنوات الثلاث الماضية، على نشوء وتجديد الاتصالات بين منظمات المجتمع المدني في مختلف أنحاء المنطقة، وكذلك مع المنظمات في دول شمال البحر الأبيض المتوسط.

أسفر الربيع العربي والدور الذي لعبه «المجتمع المدني» في الجهود التي أدت إلى الإطاحة بالأنظمة الاستبدادية عن نشوء مبادرات من المؤسسات المالية الدولية والأوروبية التي تقدّم أموالا للتنمية في دول جنوب المتوسط.

شملت المبادرات وضع إجراءات للتشاور مع المجتمع المدني، وتحديد التحول الديمقراطي وإعطاء الأولوية لسيادة القانون. في ضوء التطورات الأخيرة في العالم العربي، بما في ذلك قضايا الأمن والحروب، تلاشت التطلعات النبيلة للمبادرات، ولكنها لا تزال تقدّم لمنظمات المجتمع المدني إطارا مفيدا وآلية للعمل.

تسببت الأزمة المالية العالمية التي حدثت في أواخر العقد الأول من القرن الحالي في نشوء مجموعة جديدة من قضايا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في أجزاء من دول الساحل المتوسطي الشمالي، وذلك بسبب السياسات الحكومية التي تبنت إجراءات

التركيز على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع المدني جديد نسبيا، وزاد قوة بعد الانتفاضات العربية التي اندلعت نتيجة قضايا عدم المساواة الاجتماعية والقضايا المدنية والسياسية أيضا.

أكثر نشاطات منظمات المجتمع المدني في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية موجودة في تونس ومصر من ناحية عدد المنظمات وتأثير نشاطاتها. في عام 2011، استطاعت منظمات المجتمع المدني في تونس لأول مرة أن تنظّم بشكل علني، ويستمر نحو جهودها من أجل المساواة بين الولايات التونسية، وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

على خلاف الوضع في تونس، تتعرض منظمات المجتمع المدني في مصر للضغط بسبب سياسات حكومية قمعية، ولكنها رغم ذلك تمكّنت من وضع الأساس لظهور جماعات محلية صغيرة مستقلة ونقابات عمّالية مستقلة.

كما أدى تأثير الربيع العربي أيضا إلى حدوث بعض الإصلاح السياسي في المغرب، شمل السماح لمنظمات المجتمع المدني بأن يكون لها تأثير أكبر، على عكس الوضع في الجزائر، رغم أن الجزائر شهدت زيادة في النشاط الشعبي.

وفي لبنان، لم تردع الانقسامات السياسية والطائفية الكثير من منظمات المجتمع المدني القائمة عن القيام بنشاطات، ولكن معظم النمو في الحركات الاجتماعية كان على أساس مؤقت للاحتجاج على (عدم) توفر الخدمات الحكومية. أما في الأردن، فإن عددا أكبر

تقشفية جديدة. أظهرت خريطة منظمات المجتمع المدني التي رسمها هذا التقرير أنه رغم وجود تحديات مشتركة في مختلف أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وإلى حد ما مع دول أوروبية، إلا أن هناك مجال متسع لتفاعل أكبر وأفضل بشأن هذه القضايا.

وأخيرا، من الجدير بالذكر أن أدت أزمة اللاجئين السوريين، واستجابة الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط من ناحية تأمين سبل العيش في الدول المحيطة بسوريا، مثل الأردن ولبنان، إلى نشوء مجال جديد مثير للقلق من ناحية حجم السكان المتأثرين، ومستوى حشد المجتمع المدني.

وستكون القدرة على معالجة آثار العلاقات الإقليمية على أصحاب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية المحلية في هذه الدول بالتأكيد تحديا رئيسيا آخر للمجتمع المدني في المستقبل القريب.

سيتم تنظيم ورشات محددة خلال الندوة الإقليمية الهادفة إلى مناقشة كيف يمكن لمنظمات المجتمع المدني التي تعامل البحث الحالي معها أن تستفيد من تجربة منظمات المجتمع المدني التي تعاملت مع اقتصادات الحرب، وأوضاع الاحتلال، كما هي الحال في الأراضي الفلسطينية المحتلة والوضع في الصحراء الغربية.

[5] مقابلة مع الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب، تشرين الأول (أكتوبر) 2015. من بين المنظمات الأعضاء في التحالف: الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب؛ المركز الجزائري للمعلومات وتوثيق حقوق الأطفال والنساء؛ الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات؛ جمعية النساء التونسيات للبحوث والتنمية.

[6] انظر/ي الرابط التالي: <http://www.blacd.org>

[7] انظر/ي الرابط التالي: <http://sfess.org>

[8] تقع ولاية قفصة جنوب غرب تونس العاصمة، وهي مركز التنقيب عن الفوسفات.

[9] مقابلة مع قادة جمعية شمس. 18 أيلول (سبتمبر) 2015 وتموز (يوليو) 2016. للمزيد من المعلومات، انظر/ي: بورزو داراغي: «الحركات البيئية تمنع التنقيب عن الغاز الصخري في أقصى جنوب الجزائر»، صحيفة فاينانشال تايمز، 9 آذار (مارس) 2015، على الرابط التالي:

<HTTP://www.ft.com/intl/cms/s/0/db622d4c-c0f6-11e4-88ca-00144feab7de.html>

[10] مقابلة مع الائتلاف الدولي للموئل، فرع الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. تمت المقابلة في القاهرة في 22 أيلول (سبتمبر).

[11] «وهران: سكان المبنى رقم 11 بوليفارد سومان يقاومون رجل أعمال قوي». صحيفة الجيري فوكاس، 3 تموز (يوليو) 2015. على الرابط التالي:

<http://www.algerie-focus.com/blog/2015/07/oran-cabale-judiciaire-de-limmeu-bl-11-bd-de-la-soummam-ou-le-scandale-des-biens-vacants/>

[1] انظر/ي على سبيل المثال، الشبكة الأورو-متوسطية للحقوق: «بذور صفقة مجحفة؟» أوكسفام: مذكرة تلخيصية 2004، تقييم أثر استدامة منطقة التجارة الحرة الأورو-متوسطية، مشروع (20+10) (SIA-EMFTA Project, 2007); ثلاثون مقترحا لتطوير بُعد اجتماعي حقيقي للشراكة الأوروبية المتوسطية. مؤسسة فريدريش إيبيرت 2010؛ شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية؛ المرصد العربي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية (2013)؛ أساسيات البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير ودوره في الدول العربية جنوب البحر الأبيض المتوسط: مقدّمة لمنظمات المجتمع المدني (2012)؛ شبكة مراقبة البنوك.

[2] مبادرة أطلقها الاتحاد الأوروبي في نيسان (أبريل) 2014. تهدف إلى «تحسين الحوار بين المجتمع المدني والاتحاد الأوروبي والسلطات، والتشجيع على الإصلاح على المستوى الإقليمي». انظر/ي البيان الصحفي للاتحاد الأوروبي الصادر في 30 نيسان (أبريل) 2014 على الرابط التالي:

http://europa.eu/rapid/press-release_IP-14-506_en.htm

[3] العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية دخل حيز التنفيذ في 3 كانون الثاني (يناير) 1976. متوفر على الرابط التالي (النص الإنجليزي):

<http://www.ohchr.org/EN/ProfessionalInterest/Pages/CESCR.aspx>

[4] تم حصر البحث بتطبيق بعض العوامل، من بينها استبعاد الدول التي تشهد حروبا أهلية، أي مسألة اقتصادات الحرب ودور التجارة الدولية في هذا الصدد. وتم استثناء الدول/المناطق الخاضعة للاحتلال، ودور العلاقات الاقتصادية والمالية الإقليمية، والقطاع الخاص، فيما يتعلّق باحترام القانون الإنساني الدولي. ولكن

وعلى الرابط التالي أيضا:

http://www.algerie-laddh.org/?action=actualite_det&id_act=801

[12] مقابلة مع الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب، تشرين الأول (أكتوبر) 2015

[13] مقابلات مع التحالف الدولي للسكان، والاتلاف الدولي للموئل، فرع الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. انظر/ي الرابط التالي على سبيل المثال:

<http://www.tadamun.info/2014/07/10/introduction-cairo-2050-planning-logic/?lang=en>

[14] هبة صالح، «مصر: أسس جديدة»، صحيفة فايننشال تايمز، القاهرة، 4 آب (أغسطس) 2015، على الرابط التالي:

<http://www.ft.com/intl/cms/s/0/5cc66bfe-05f4-11e5-868c-00144feabd0.html>

شوهده في 4 تشرين الأول (أكتوبر) 2015.

[15] مقابلات مع منظمات مجتمع مدني مقرها القاهرة، أيلول (سبتمبر) 2015. انظر/ي أيضا

<http://www.unisdr.org/archive/43191>

[16] أدهم يوسف، «سكان مثلث ماسبيرو يخشون هدم المنازل وسط موقف رسمي غير واضح»، صحيفة ديلي نيوز مصر، 19 آذار (مارس) 2016.

<http://www.dailynewsegypt.com/2016/03/19/maspero-triangle-residents-fear-home-demolition-amid-unclear-official-position/>

انظر/ي أيضا الرابط التالي:

<http://www.fosterandpartners.com/news/archive/2015/11/foster-partners-wins-maspero-triangle-district-masterplan-design-competition/>

[17] انظر/ي الرابط التالي:

<https://www.facebook.com/Lebanese-Tenants-Movement-234511236740736/>

[18] «اللجنة البرلمانية تضع اللمسات الأخيرة على قانون الإيجار الجديد»، صحيفة ديلي ستار، بيروت، 28 نيسان (أبريل) 2015، على الرابط التالي:

<http://www.dailystar.com.lb/News/Lebanon-News/2015/Apr-28/296005-parliament-committee-finalizes-new-rent-law.ashx>

[19] انظر/ي الرابط التالي: <https://www.facebook.com/beirutmadinati>

[20] انظر/ي الرابط التالي:

<http://www.middleeasteye.net/news/not-their-city-beirut-madinati-lose-lebanons-first-poll-six-years-683249095>

[21] بيان مشترك صادر عن 19 منظمة مشاركة في منتدى الدورة العشرين للمراجعة الدورية الشاملة للأمم المتحدة، تشرين الأول (أكتوبر) وتشرين الثاني (نوفمبر) 2014، على الرابط التالي:

<http://www.cihrs.org/?p=9742&lang=en>

[22] للمزيد من المعلومات، انظر/ي «الائتلافات المصرية»، موقع مبادرة تضامن، على الرابط التالي:

<http://www.tadamun.info/2014/10/28/egyptian-coalitions/?lang=en>

[23] تقرير ائتلاف إنسان، وهو ائتلاف لمنظمات مجتمع مدني بشأن المراجعة الدورية الشاملة. قُدّم التقرير إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. على الرابط التالي:

http://www.upr-info.org/sites/default/files/document/jordan/session_17_-_october_2013/js4_upr17_jor_e_main.pdf

شوهده في 3 تشرين الأول (أكتوبر) 2015.

[24] قَدّمت المنظمات غير الحكومية الجزائرية تقريرا لدورة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لعام 2010. انظر/ي الرابط التالي:

<https://www.fidh.org/fr/regions/maghreb-moyen-orient/algerie/La-mal-vie-rapport-sur-les-droits>

[25] انظر/ي المغرب في إطار الدورة الخامسة والخمسين للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. على الرابط التالي:

<http://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CESCR/Shared%20Documents/MAR/INT>

[33] «حركة بدنا نحاسب تعصم عند مكتب التفتيش»، صحيفة ديلي ستار، 9 أيار (مايو) 2016، على الرابط التالي:

<http://www.dailystar.com.lb/News/Lebanon-News/2016/May-09/351188-we-want-accountability-protests-inspection-office.ashx>

[34] «حركة بدنا نحاسب تحتج على خصخصة شاطئ بيروت»، صحيفة ديلي ستار، 25 حزيران (يونيو) 2016، على الرابط التالي:

<http://www.dailystar.com.lb/News/Lebanon-News/2016/Jun-25/358968-we-want-accountability-protest-against-privatization-of-beirut-beach.ashx>

[35] انظر/ي الرابط التالي:

<http://internationalbudget.org/opening-budgets/open-budget-initiative/open-budget-survey/country-info/>

شاهد في 3 تشرين الأول (أكتوبر) 2015

[36] انظر/ي الرابط التالي: <https://www.facebook.com/touensa.org>

[37] انظر/ي الرابط التالي: <http://www.albawsala.com/en>

[38] انظر/ي الرابط التالي:

http://www.mof.gov.eg/MOFGallerySource/English/PDF/Citizen_Budget14-15.pdf

[39] تقرير منظمة العمل الدولية (2015)، اتجاهات العمالة العالمية للشباب، على الرابط التالي:

http://www.ilo.org/global/research/global-reports/youth/2015/WCMS_412015/lang--en/index.htm

[40] مقابلة مع منظمة تقاطع، أيلول (سبتمبر) 2015.

[41] جائزة نوبل للسلام الرباعي الراعي للحوار الوطني في تونس، أخبار هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي)، على الرابط التالي:

<http://www.bbc.com/news/world-europe-34485865>

CESCR_CSS_MAR_21229_F.pdf

[26] انظر/ي الرابط التالي:

<http://business-humanrights.org/en/egypt-habi-center-accuses-suez-cement-and-lafarge-of-environmental-pollution-the-two-companies-respond>

[27] على سبيل المثال، «حملة مكافحة الفحم: استيراد الفحم إلى الموانئ المصرية جريمة في حق المصريين»، موقع مدى مصر، 30 آب (أغسطس) 2015، على الرابط التالي:

<http://www.madamasr.com/news/environment/anti-coal-campaign-import-coal-egypt%E2%80%99s-ports-crime-against-egyptians>

[28] انظر/ي الرابط التالي: <https://www.facebook.com/ObsTunEco>

[29] انظر/ي الرابط التالي: <https://www.facebook.com/fmcgsf>

[30] جدير بالذكر أن مبادرة الجوار الأوروبي قدّمت 21 مليون يورو في عام 2014 لإدارة النفايات الصلبة. انظر/ي الرابط التالي:

http://ec.europa.eu/enlargement/neighbourhood/countries/lebanon/index_en.htm

ذكر تقرير المفوضية الأوروبية الوضع الأمني المتقلب في لبنان، وفعالية الحكومة المحدودة. وذكر التقرير أن لبنان اتخذ «إجراءات تخفيف ملائمة» في قطاع النفايات. انظر/ي الرابط التالي:

http://eeas.europa.eu/enp/pdf/2015/lebanon-enp-report-2015_en.pdf

[31] لمزيد من المعلومات حول نشاطات الحركة في الآونة الأخيرة، انظر/ي «لبنان ينظف وضعه بعد بدء عملية طلعت ريحتكم». موقع ميدل ايست آي، 20 آذار (مارس) 2016، على الرابط التالي:

<http://www.middleeasteye.net/news/lebanon-cleans-its-act-you-stink-operation-begins-702874888>

[32] انظر/ي الرابط التالي: <http://www.badnanhaseb.com>

شوهده في 9 تشرين الأول (أكتوبر) 2015.

[42] مقابلات مع منظمات المجتمع المدني المصرية، أيلول (سبتمبر) 2015.

[43] هيومن رايتس ووتش ومركز تمكين للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان، تقرير مشترك صادر عام 2011، عنوانه «ظلم في الدار: فشل التشريعات والمسؤولين وأرباب العمل ومكاتب الاستقدام في الأردن في حماية عاملات المنازل الوافدات المظلومات». النسخة الإنجليزية على الرابط التالي:

http://tamkeen-jo.org/download/domestic_plight.pdf

[44] في ظل نظام الكفالة، الوضع القانوني للعامل المهاجر مرتبط بصاحب عمل فردي (كفيل) أثناء فترة عقد العمل. هذا الوضع يجعل العمال الوافدين معتمدين اعتمادا كاملا على الكفلاء. بما في ذلك المجيء إلى بلد الكفيل والبقاء فيه. قد يسيء الكفيل معاملة العمال الوافدين من خلال مصادرة جوازات سفرهم أو وثائق السفر الأخرى، حتى لو نص القانون على عدم السماح بذلك.

[45] انظر/ي الرابط التالي:

http://www.globaltaxjustice.org/wp-content/uploads/2014/11/ANND_study_Tax_systems_in_six_Arab_countries-1.pdf

[46] وقّعت 20 منظمة حقوق إنسان ورقة موقف حول القيود الحكومية. انظر/ي الرابط التالي:

<http://www.cihrs.org/?p=14940&lang=en>

شوهده في 3 تشرين الأول (أكتوبر) 2015.

انظر/ي أيضا

<https://www.hrw.org/news/2015/06/15/egypt-renewed-crackdown-independant-groups>

[47] مقابلة مع شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية. انظر/ي أيضا <http://www.annd.org/english/index.php>

شوهده في 3 تشرين الأول (أكتوبر) 2015

[48] تقرير بالفرنسية. تأليف شمول، سي. وتيوليت، اتش، ووثل دي ويندن، سي. «الهجرة في البحر الأبيض المتوسط. الثابت والمتغير في عصر الثورات والأزمات». الناشر: المركز الوطني للبحث العلمي 2015. على الرابط التالي:

<http://www.parisgeo.cnrs.fr/spip.php?article6913&lang=fr>

[49] مقابلة مع المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، تشرين الأول (أكتوبر) 2015.

[50] انظر/ي الرابط التالي:

<http://www.gadem-asso.org/-Presentation-du-GADEM.6->

[51] انظر/ي ورقة معلومات صادرة عن الشبكة الأورو-متوسطية للحقوق حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمهاجرين واللاجئين (بالفرنسية فقط)، تشرين الأول (أكتوبر) 2015: على الرابط التالي:

<http://euromedrights.org/publication/impunity-kills-stop-racist-violence-against-migrants-and-refugees-in-morocco/>

[52] انظر/ي البيان المشترك الصادر عن 35 منظمة مجتمع دولي مغربية ودولية عنوانه «عشر سنوات من العنف على الحدود الجنوبية للاتحاد الأوروبي» الرباط، 7 تشرين الأول (أكتوبر) 2015، على الرابط التالي:

<http://www.migreurop.org/article2646.html?lang=fr>

انظر/ي أيضا، بيان صحفي: «الإفلات من العقاب يقتل: أوقفوا العنف العنصري ضد المهاجرين واللاجئين في المغرب»، الشبكة الأورو-متوسطية للحقوق، أيلول (سبتمبر) 2014. على الرابط التالي:

<http://euromedrights.org/publication/impunity-kills-stop-racist-violence-against-migrants-and-refugees-in-morocco/>

[53] مقابلات مع الكونفدرالية الإيطالية العامة للشغل، ومع منظمات مجتمع مدني تونسية ومغربية، أيلول (سبتمبر) 2015.

[62] انظر/ي الرابط التالي:

<http://www.solidar.all2all.org/SOLIDAR-MENA-Online-Platform.html>

[63] للمزيد من المعلومات، انظر/ي التقارير القُطرية على الرابط التالي:

<http://www.solidar.org/Social-Justice-in-the-Middle-East.html>

[64] مقابلة مع الائتلاف الدولي للموئل، فرع الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أيلول (سبتمبر) 2015.

[65] مقابلة مع أوكسفام نوفيب، أيلول (سبتمبر) 2015.

[66] المرجع السابق.

[67] انظر/ي الرابط التالي:

<http://www.cesr.org/section.php?id=60>

[68] مقابلة مع الشبكة العالمية لحقوق الاقتصادية والاجتماعية، أيلول (سبتمبر) 2015.

[69] مقابلة مع مركز معلومات عن البنوك، فرع الولايات المتحدة، ومنظمات مجتمع مدني مصرية وتونسية، أيلول (سبتمبر) 2015.

[70] انظر/ي الرابط التالي:

<https://business-humanrights.org/en/about-us/who-and-where-we-are>

[71] انظر/ي الرابط التالي:

<https://business-humanrights.org/fr/nos-publications>

[72] الرابطة الدولية للفيين والخبراء والباحثين، على الرباط التالي:

<http://aitec.reseau-ipam.org/spip.php?rubrique3>

[73] انظر/ي الفصل السابق من اتفاقيات التجارة الحرة. على الرابط التالي

http://www.algeria-watch.org/fr/article/pol/dz_ue/prochaines_discussions.htm

ينسق نشاطات الشبكة الاتحاد العام التونسي للشغل، واتحادات دول جنوب البحر الأبيض المتوسط. تضم الشبكة الاتحاد المغربي للشغل، والنقابة الوطنية للتعليم المغربية؛ والاتحاد العام التونسي للشغل؛ والنقابة الوطنية المستقلة لمستخدمي الإدارة العمومية في الجزائر؛ والاتحاد المصري للنقابات المستقلة؛ ومؤتمر عمّال مصر الديمقراطي؛ والاتحاد الوطني لنقابات العمّال والمستخدمين في لبنان. المزيد من المعلومات على الرابط التالي:

<http://europeanmovement.eu/event/rights-based-approach-to-eu-migration-policies-the-role-of-the-trade-union-network-on-mediterranean-and-sub-saharan-migrants/>

[54] مقابلة مع مركز تمكين، الأردن، أيلول (سبتمبر) 2015.

[55] أجريت المقابلات في شهر أيلول (سبتمبر) 2015.

[56] انظر/ي اتفاق الأردن، وبيان لبنان حول إعلان النوايا، مؤتمر مساعدة سورية والمنطقة، الذي عقد في لندن عام 2016. على الرابط التالي:

<https://www.supportingsyria2016.com/news/key-documents-from-supporting-syria-and-the-region-conference-now-available/>

[57] الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، وأطاك المغرب، والشبكة المغربية لحماية المال العام.

[58] مؤسسة الشهاب للتنمية الشاملة، والجمعية المصرية لحقوق الجماعةية.

[59] مقابلة مع الجمعية المصرية لحقوق الجماعةية، أيلول (سبتمبر) 2015، ومنتدى الحق في المياه في المنطقة العربية، تشرين الأول (أكتوبر) 2015.

[60] المرجع السابق.

[61] انظر/ي الرابط التالي:

<http://www.solidar.org/en/activities/decent-work-social-protection-and-free-dom-of-association-in-the-middle-east-and-north-africa>

[74] إعلان من المجتمع المدني (بالفرنسية)، على الرابط التالي:

<http://nawaat.org/portail/wp-content/uploads/2016/03/Tribune-ALECA-Tunis-12.02.2016.pdf>

انظر/ي أيضا مقالة عزام محجوب وزيد السعداوي (بالفرنسية)، عنوانها «أثر منطقة التجارة الحرة العميقة والشاملة على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في تونس»، نشرتها الشبكة الأورو-متوسطية للحقوق، أيار (مايو) 2015:

[75] مقابلة مع المرصد التونسي للاقتصاد، أيلول (سبتمبر) 2015.

[76] المزيد من المعلومات على الرابط التالي:

<https://igmena.org/alliance-article-32>

وعلى الرابط التالي أيضا:

<https://www.facebook.com/alliance.article32>

[77] نورهان شريف، هبة خليل، «فوق الدولة: الشركات متعددة الجنسيات في مصر»، المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 1 شباط (فبراير) 2015.

[78] قضية شركة فيوليا [الفرنسية] ضد جمهورية مصر العربية. المركز الدولي لتسوية المنازعات الاستثمار (قضية رقم (15/ARB/12)). على الرابط التالي:

<https://icsid.worldbank.org/apps/ICSIDWEB/cases/Pages/casedetail.aspx?CaseNo=ARB/12/15&tab=PRO>

[79] مقابلات مع مركز بحوث تونسي. انظر/ي أيضا تقرير عنوانه «بعثة تقصي حقائق تابعة لمراقبة البنوك إلى تونس تكشف عيوباً رئيسية في استثمار البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير في الاستثمار في النفط والغاز»، 14 أيار (مايو) 2015، على الرابط التالي:

<http://bankwatch.org/bwmail/62/bankwatch-fact-finding-mission-tunisia-reveals-major-flaws-ebd-oil-and-gas-investment>

شوهده في 4 تشرين الأول (أكتوبر) 2015.

انظر/ي الرابط التالي أيضا:

<http://bankwatch.org/sites/default/files/letter-EBRDSerinusEnergy-02Jul2013.pdf>

[80] مقابلة مع مركز الفينيق في الأردن. انظر/ي أيضا الرابط التالي:

<http://www.phenixcenter.net/en/paper/184>

[81] انظر/ي الرابط التالي:

<http://www.bankinformationcenter.org/egyptian-csos-submit-a-parallel-cpf-outlining-their-development-priorities-to-the-world-bank-office-in-cairo>

شوهده في 4 تشرين الأول (أكتوبر) 2015.

[82] انظر/ي الرابط التالي:

<http://eipr.org/en/pressrelease/2014/07/03/2147>

[83] انظر/ي الرابط التالي:

<http://consultations.worldbank.org/consultation/egypt-country-partnership-framework-2015-2019>

[84] بيان صحفي: «شركة أسمنت تايتان في الإسكندرية ترفض التفاوض مع العمّال والسكان. مكتب أمين المظالم في البنك الدولي يحيل الشكاوى إلى دائرة الالتزام بالقوانين»، على الرابط التالي:

<http://eipr.org/en/pressrelease/2016/05/24/2609>

[85] انظر/ي الرابط التالي:

http://www.bankinformationcenter.org/wp-content/uploads/2015/05/Tunisian-CSOs-Asks-FINAL-SUBMITTED-English_May-2015.pdf

شوهده في 4 تشرين الأول (أكتوبر) 2015.

[86] مصر: إجراءات جديدة لمواصلة عرقلة عمل المنظمات غير الحكومية، الشبكة الأوروبية-المتوسطية لحقوق الإنسان، 23 تموز (يوليو) 2014، على الرابط التالي:

<http://euromedrights.org/publication/egypt-new-measures-to-further-obstruct-ngos-work/>

[90] اثنان وخمسون (52) في الأسبوع وفقا لدراسة أجراها عبد الرحمن رشيق ونشرها منتدى بدائل المغرب في 2014 وعنوانها «الحركات الاحتجاجية بالمغرب، من الانتفاضات إلى التظاهر».

[91] مقابلات مع اثنين من الناشطين في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، أيلول (سبتمبر) 2015.

[92] انظر/ي الرابط التالي:

<https://www.globalintegrity.org/research/reports/global-integrity-report/global-integrity-report-2011/>

[93] جدير بالذكر أن بنك الاستثمار الأوروبي والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير حصلوا على المركزين 24 و26، مما أهلتهما لأن يكونا في فئة «جيد» في مؤشر شفافية المساعدات لعام 2016 الذي نشرته مؤسسة «انشر ما تمول». وهذان المركزان أفضل بكثير مما كانا عليه في عام 2014، أي 45 و46. وحصلت مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي على المركز 40، مما جعلها في فئة «سيء» في عام 2016، وهو مركز مشابه لعام 2014. ترتيب المراكز يتم على أساس نشر معلومات شاملة في الوقت المناسب، وفق مجموعة من المؤشرات.

[94] للمزيد من المعلومات، انظر/ي مراجعة ضمانات السياسات المعتمدة من البنك الدولي، وبرنامج الشكاوى المحالة إلى أمين المظالم.

شوهده في 3 تشرين الأول (أكتوبر) 2015. مقابلات مع ثلاثة على الأقل من النشطاء المصريين.

[87] مقابلات مع نشطاء من مختلف منظمات المجتمع المدني فضلوا عدم الكشف عن هويتهم. أيلول (سبتمبر) وتشرين الأول (أكتوبر) 2015. انظر/ي أيضا هيومان رايتس ووتش، مصر: عشرات ممنوعون من السفر. على الرابط التالي:

<http://www.hrw.org/news/2015/11/01/egypt-scores-barred-traveling>

[88] انظر/ي «إصلاحات سياسية أم قفل إضافي على المجتمع والسياسة في الجزائر؟» نيسان (أبريل) 2012، تقرير مشترك من الشبكة الأوروبية-المتوسطية لحقوق الإنسان وجمعية عائلات المختفين في الجزائر، والرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، والنقابة الوطنية المستقلة لمستخدمي الإدارة العمومية؛ انظر/ي أيضا: الجزائر: خنق الجمعيات البطيء - دراسة لتطبيق القانون 06-12 الذي يحمل تاريخ 12 كانون الثاني (يناير) 2012 حول الجمعيات. صدرت الدراسة في حزيران (يونيو) 2014 عن جمعية عائلات المختفين في الجزائر (بالفرنسية فقط). على الرابط التالي:

<http://www.algerie-disparus.org/app/uploads/2015/12/PUBLICATIONS-JUIN-2015-RAPPORT-LIBERTE-DASSOCIATION-FRA.pdf>

[89] انظر/ي قرار البرلمان الأوروبي بشأن حبس العمّال ونشطاء حقوق الإنسان في الجزائر، 30 نيسان (أبريل) 2015، على الرابط التالي:

<http://www.europarl.europa.eu/sides/getDoc.do?pubRef=-//EP//TEXT+TA+20150430+TOC+DOC+XML+V0//EN>

لمزيد من المعلومات حول انتهاكات حقوق الإنسان في الجزائر بين عامي 2015 و2016، انظر/ي بيانات ومنشورات الشبكة الأوروبية-متوسطية للحقوق، على الرابط التالي:

<http://euromedrights.org/e-library/>

انظر/ي أيضا مجلة التضامن الدولي الصادرة عن اتحاد النقابات (بالفرنسية فقط)، رقم 10، خريف 2015 على الرابط التالي:

